الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٢
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٤٧ من جدول الأعمال

الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥

(أ) تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (A/48/48)

(ب) مشروع القرار (A/48/L.7)

(ج) مشروع المقرر (A/48/48 الفرع 'ثالثا')

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب الآن من مقرر اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سعادة السيدة لوسيل ماثورين ماير ممثلة جامايكا، عرض تقرير اللجنة التحضيرية.

السيدة ماثورين ماير (جامايكا) مقررة اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أعرض تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/48/48.

يذكرنا الفرع أولا من هذا التقرير، "معلومات أساسية ومقدمة"، بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ٧٦ من دورتها السادسة والأربعين بناء على توصية المكتب إدراج البند المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥" في جدول أعمال دورتها السادسة والأربعين. وقد اعتمدت الجمعية العامة بعد ذلك المقرر ٤٧٢/٤٦، الذي قررت فيه أن تنشئ لجنة تحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تتكون من أعضاء مكتب الجمعية العامة ويكون باب الاشتراك فيها مفتوحا لجميع الدول الأعضاء، وعهدت إلى اللجنة التحضيرية بمهمة دراسة مقترحات للاضطلاع بأنشطة ملائمة فيما يتصل بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وتوصية الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين بها، كما نظرت الجمعية العامة بعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في التقرير الأول للجنة التحضيرية (A/47/48). وفي ذلك الوقت، أحاطت الجمعية العامة علما بأعمال اللجنة التحضيرية في عام ١٩٩٢، وقررت أن تواصل اللجنة التحضيرية أعمالها وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. والتقرير الحالي مقدم استجابة لذلك المقرر.

لقد عقدت اللجنة التحضيرية خمسة اجتماعات في السنة الماضية في شباط/فبراير، وآذار/مارس، ونيسان/أبريل، و أيار/مايو، وحزيران/يونيه. وفي اجتماع هام بصفة خاصة عقد في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، عرضت على اللجنة مذكرة من الرئيس

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.32
15 November 1993

ARABIC

93-86907(A)

(A/AC.240/1993/L.4)، تناولت بالتفصيل تنظيم أعمال اللجنة، وكذلك المسائل الفنية التي تتطلب منها النظر فيها. وقد أتاحت هذه المذكرة أساسا مفيدا للمداولات التالية التي تجريها اللجنة، كما تم استكمالها بصدور مشروع جدول الأعمال المشروح (A/AC.240/1993/L.5) الذي اعتمدته اللجنة في آذار/مارس.

ونظرت اللجنة، في اجتماعيها الثالث والرابع خلال هذه السنة، في المبادئ الأساسية الواجب تطبيقها في تنظيم الذكرى السنوية الخمسين، ووافقت على ما يلي: أن تكون أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بالذكرى السنوية الخمسين عالمية الطابع، إلى أقصى حد ممكن، تماشيا وعالمية العضوية في الأمم المتحدة؛ وأن يكون ثمة توزيع واضح للمهام والأنشطة بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لكفالة تفادي الازدواجية؛ وأن تحدد ذروة مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين على أن تكون تلك الذروة ذات أهمية عالمية وتأثير دائم وقيمة رمزية مناسبة؛ وأن تجري الأنشطة وتتاح بجميع اللغات الرسمية.

وبشأن موضوع الذكرى السنوية، كرست اللجنة قدرا كبيرا من جهودها ووقتها للتوصل إلى اتفاق على ذلك. وكان المحط المشترك في الاقتراحات التي أبديت هو ميثاق الأمم المتحدة والمفاهيم الأساسية التي يعبر عنها. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة أن يكون الموضوع متطلعا إلى المستقبل ومثيرا للاهتمام على نطاق واسع. ورغم أن الموضوع الذي اقترحه الأمين العام، "نحن الشعوب"، قد حظي بدعم كبير من الوفود، فإن الأغلبية إرتأت ضرورة الإضافة إليه وزيادة تحديده. وفي أعقاب مداولات مستفيضة، تم التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة على الصيغة التالية "نحن شعوب الأمم المتحدة... المتحدون من أجل عالم أفضل" كتعبير ملائم عن موضوع الذكرى السنوية الخمسين.

وكان إعداد إعلان وإنشاء فريق للصياغة من الأنشطة الهامة للجنة التحضيرية. وقد اقترح في اجتماع آذار/مارس إنشاء فريق للصياغة مفتوح العضوية لإعداد إعلان رسمي يصدر احتفالا بالذكرى السنوية، على أن يعيد الاعلان تأكيد التزام الدول الأعضاء بمبادئ الميثاق، ويكون نبراسا لأعمال المنظمة في المستقبل. واعتمد الاقتراح دون معارضة. غير أنه كانت هناك اختلافات في الرأي بشأن الموعد الذي يتعين أن يبدأ فيه فريق الصياغة أعماله. وذكر بعض الممثلين أنه من السابق لأوانه بدء العمل في إعداد نص في هذه المرحلة المبكرة، حيث أن من المحتمل أن تتجاوز الأحداث أي نص من هذا القبيل فيتعين تنقيحه بعد ذلك. ونادى البعض الآخر بأن يبدأ العمل على الفور، لأن التفكير في العناصر الواجب إدراجها في الاعلان يتطلب فسحة من الوقت. وبعد المناقشة، وبناء على توصية من رئيس اللجنة، اتفق على أن يجري عمل فريق الصياغة على مرحلتين: النظر في القضايا المفاهيمية، في المرحلة الأولى على أن تلي ذلك الصياغة في مرحلة لاحقة. ونتيجة لذلك، عقد الاجتماع الأول لفريق الصياغة المفتوح العضوية في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، حيث جرت مناقشة للإطار المفاهيمي للاعلان.

وكانت الاجراءات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء، بما فيها إنشاء لجان وطنية شاغلا أساسيا للجنة التحضيرية. وقد أشار الرئيس في هذا السياق إلى مذكرة شفوية أرسلها الأمين العام، إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة يسترعي انتباههم فيها إلى أهمية إنشاء لجان وطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتكون قناة للأنشطة التي سيضطلع بها كل بلد فيما يتعلق بهذه الذكرى.

وكما يتبين من الفقرة ١٠ من التقرير المعروض علينا، فقد تلقى الأمين العام معلومات من عدد من الدول الأعضاء. أنشئت فيها لجان وطنية وهي الـ ١٣ دولة المذكورة، كما أعربت دول أعضاء أخرى عن عزمها على إنشاء لجان وطنية. وتهنئ اللجنة تلك الدول الأعضاء وتشجعها معربة عن الأمل في أن تقوم دول أخرى في القريب العاجل بإنشاء لجان وطنية.

كما أعدت الأمانة العامة، بناء على طلب اللجنة، ورقة معنونة "حالة برنامج الاحتفال" (A/AC.240/1993/CRP.5). وهذه القائمة التي قامت الأمانة العامة بتجميعها للأحداث والأنشطة المنتواة يقصد بها تشجيع المشاريع التي يكون لها عنصر وامتداد عالميان، والتي هي بانتظار التمويل. وتنقسم القائمة إلى ثلاث فئات رئيسية: أولا، مشاريع الاتصال/التثقيف التي من شأنها تعزيز الوعي بتاريخ الأمم المتحدة وهيكلها ومهامها، وزيادة التأييد للمنظمة على مستوى القاعدة الشعبية، وتحسين التعليم على نطاق العالم فيما يتعلق بالأمم المتحدة، وتسليط الأضواء على كامل مجموعة القضايا المدرجة في جدول أعمال المنظمة؛ وثانيا، مشاريع إحياء الذكرى التي تستعرض فيها منجزات الأمم المتحدة في الماضي بغرض الترويج لدورها في المستقبل؛ وثالثا، المناسبات الاحتفالية. وقد أبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة قامت بالفعل باستعراض وتقييم نحو ١٨٠ مقترحا وردت إليها دون طلب منها. وقد وجد أن بعضها مستوف للمعايير الرئيسية للتقييم (ولا سيما مدى تعزيز المشروع لمقاصد الأمم المتحدة، وتثقيفه

للجمهور وتزويده إياه بالمعلومات، ومدى توفر التمويل الذاتي له). ويجري الآن تطوير هذه المقترحات. ولما كان الجزء الأكبر من البرنامج لا يزال في مرحلة التخطيط ولم يتم البدء إلا في عدد قليل من البرامج الوطنية، فقد رئي أن من السابق لأوانه، مناقشة الأمر بالتفصيل الآن. وتشكل الأنشطة التي تجري إطار منظومة الأمم المتحدة، كما تتناولها الفقرة ١٢ من التقرير، جانبا ذا أهمية كبيرة في العمل التحضيري للذكرى السنوية الخمسين.

وقد لاحظت اللجنة أن الأمين العام أولى أهمية كبرى لانخراط المنظومة كلها في الاحتفال بالذكرى، لا سيما وأن العديد من الوكالات المتخصصة والأجهزة الأخرى ستحتفل بدورها بذكراها هي في عام ١٩٩٥ أو في تاريخ مقارب. واتفق على أنه في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، تسنح فرصة فريدة لإبراز أهداف الأمم المتحدة ومنظماتها الشقيقة التي تدعم بعضها بعضا، ولوحظ أن هذه المسائل يجري تنسيقها عبر لجنة التنسيق الإدارية وجهات التنسيق الناشطة على المستوى العامل. واللجنة تواصل رصد هذا الجانب باهتمام وتطلب إعلامها بما يستجد من التطورات في هذا الصدد.

إن اللجنة التحضيرية تنظر أيضا إلى دور المنظمات غير الحكومية على أنه عنصر هام جدا، فالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين ينبغي أن يكون شاملا وعاما. لذلك اتفق على تشجيع اشتراك المنظمات غير الحكومية إلى أبعد مدى ممكن، على المستويين الوطني والعالمي معا. ويمكن لهذه المنظمات أن توفر للذكرى السنوية الخمسين شبكات اتصال وإعلام قيّمة تكون بمثابة صلة بين الأمم المتحدة وجمهورها في العالم بأسره. كما وافقت اللجنة على إمكان اشتراك المنظمات غير الحكومية في اجتماعاتها هي وفقا للقواعد التي تحكم مشاركتها في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بالمسائل المالية والإدارية، أبلغت اللجنة أن الوضع المالي للمنظمة يحول دون توفير الأموال من الميزانية العادية. لذلك أنشأ الأمين العام صندوقا استئمانيا لاحتفالات الذكرى السنوية الخمسين، وهو يحث الدول الأعضاء على تأييد هذه المبادرة. والتأييد مطلوب أيضا من القطاع الخاص، بما في ذلك عدد محدود من الرعاة العالميين والوكلاء الدوليين.

بالإضافة إلى تمويل البرامج الاحتفالية ناقشت اللجنة في عدة اجتماعات لها، الحاجة إلى توفير خدمات الدعم الكافية لها. واتفق على أنه من الضروري، بغية كفالة العمل الفعال والإدارة السليمة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، أن يتوفر لأمانة اللجنة ما يكفي من الموظفين والموارد ذات الصلة. وطلب من رئيس اللجنة أن يثير هذا الشاغل، وهذه الحاجة الهامة جدا، مع الأمين العام حسب الاقتضاء.

أخيرا، تود اللجنة التحضيرية أن تعرض على هذه الجمعية العامة مشروع المقرر التالي الوارد في الفقرة ١٦ من التقرير وأن توصي باعتماده. ونص المقرر هو كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (A/48/48)،

"تحيط علما بالعمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين في عام ١٩٩٣، بما في ذلك القرار الذي يقضي بأن يكون موضوع الاحتفال "نحن شعوب الأمم المتحدة [...] المتحدون من أجل عالم أفضل" وبأن يُنشأ فريق للصياغة مفتوح العضوية لإعداد إعلان يعتمد في ١٩٩٥ للاحتفال بالذكرى السنوية،

"تقرر أن تواصل اللجنة التحضيرية أعمالها، وأن تقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين". (A/48/48، الفقرة ١٦)

وقد أرفقت بهذا التقرير قائمة بالوثائق ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، السيد ريتشارد بتلر ممثل استراليا، الذي سيعرض في بيانه مشروع المقرر A/48/L.7.

السيد بتلر (استراليا)، رئيس اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تقديري، بوصفي رئيسا للجنة التحضيرية، لجميع الوفود التي عملت باجتهاد بالغ خلال العام الماضي من أجل كفالة أن يبدأ عملنا التحضيري للحدث الكبير في عام

١٩٩٥ بداية جيدة، وأن تتحقق انجازات فعلية. وأود أن أشكر أيضا سعادة سفيرة جامايكا على العمل الرائع الذي أدته اليوم بتقديمها تقرير اللجنة التحضيرية المقترح أن تعتمده الجمعية العامة اليوم.

إننا نقف أمام منعطف. لقد بدأنا منذ حوالي سنة العمل من أجل التحضير للذكرى السنوية الخمسين. ونحن نقف أمام منعطف يتمثل في ما آمل أن يكون اليوم إقرارا بالإجماع لتقرير اللجنة التحضيرية الوارد في الوثيقة المعروضة على الجمعية العامة (A/48/48).

إن المنعطف هذا له أربع قسمات. فخلال العام الماضي، أقررنا بعض المبادئ التنظيمية لسعينا إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين وتسجيل أهميتها. وأبرز هذه المبادئ هو أنه ينبغي أن يكون لكل ما نفعله مدلول عالمي.

إننا اعتمدنا موضوعا للذكرى السنوية بعد نقاش مستفيض أمعنا فيه النظر في مقاصد المنظمة ومبادئها. وتطلعا إلى المستقبل، فكرنا بصورة خاصة، في ما نريد أن نقوله عن هذه المنظمة للعالم، لا سيما شباب العالم، وتوصلنا إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع. لقد كان ذلك القرار قرارا هاما سيكون له أثره على كل ما سنفعله عام ١٩٩٥ ونحن ننظر إلى المستقبل.

كذلك اتفقنا على إنشاء فريق للصياغة عضويته مفتوحة أمام جميع الأعضاء في هذه الجمعية العامة، لنعمل فيه على صياغة إعلان رسمي لعام ١٩٩٥ يقدم إلى رؤساء دول أو حكومات جميع الدول الأعضاء، ويضيف إلى الجانب الاحتفالي في عام ١٩٩٥ برسم سلسلة من معالم طريق الأمم المتحدة وهي تسير نحو القرن الحادي والعشرين.

لقد رأينا أيضا إنشاء أمانة خاصة للذكرى السنوية الخمسين، وهي أمانة تترأسها على أحسن وجه وكيلة للأمين العام هي السيدة جيليان سورينسين، التي تتولى مهمة كفالة إطلاع الأمين العام على الإعداد لعام ١٩٩٥ وإشراك الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة إشراكا كاملا في الأنشطة التي سنرسمها لأغراض الاحتفال بهذه الذكرى السنوية والدعوة لها.

هذه هي الأشياء الأربعة التي حققناها في السنة الماضية؛ وهذه هي الأشياء التي تعني أننا أمام منعطف إذ نعتمد هذا التقرير اليوم، وأن بإمكاننا الانطلاق نحو عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وهي الفترة التي يجب أن نعمل فيها بهمة ونشاط في الصياغة، والتي يجب أن ننشر فيها رسالة موضوعنا حول العالم، والتي تستطيع فيها السيدة سورينسين وأمانتها الشروع في تحديد أوجه الاحتفال والأوجه الأخرى المتعلقة بعام ١٩٩٥ تحديدا ملموسا.

وفي السياق الأخير، اسمحوا لي أن أقول أنني مدرك أن هناك مناقشات جارية في هذه الهيئة في الوقت الحالي بشأن توفير موارد للأمانة. وأود أن أسترعي الانتباه في هذا الصدد إلى الفقرة ١٥ من مشروع تقريرنا، التي أوضحت فيها الدول الأعضاء وجهات نظرها حيث اتفقت على أن الأمانة المكلفة بتنظيم الاحتفال بالذكرى الخمسين ينبغي أن توفر لها الموارد الكافية - وهذا ما أود أن أؤكده هنا اليوم. وترى اللجنة أنه يتعين توفير الموارد الكافية للسيدة سورينسين والأمانة التابعة لها - وأنا واثق من أن الأمين العام على دراية بذلك الموضوع. ولا يساورني الشك في أن هذا يمكن أن يتم من ملاك الموظفين الحالي، وربما من موظفي إدارة شؤون الإعلام، على سبيل المثال، وبذلك نضمن تخصيص الموارد المطلوبة للسيدة سورينسين ولمهمتها الخاصة دون أن تترتب على ذلك أي آثار سلبية فيما يتعلق بالميزانية.

ويتضمن تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مشروع مقرر في الفقرة ١٦ توصي اللجنة باعتماده، وقد عرضه مقرر لجنتنا بالفعل. ولا يبقى علي سوى أن أقول ببساطة أنني أزكي مشروع المقرر هذا للجمعية، وآمل أن تعتمده بالاجماع.

وهناك أيضا مشروع قرار معروض على الجمعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ويتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان موسكو الموقع في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣. وفي الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية، اقترح عقد دورة احتفالية قصيرة للجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع بشأن الأمن العام الذي اعتمد في موسكو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، والذي أشير فيه إلى إنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلم وتكون عضويتها مفتوحة أمام جميع تلك الدول؛ وذلك من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وقد اعتمدت اللجنة التحضيرية بالإجماع هذا الاقتراح الداعي إلى الاحتفال بهذا الحدث الذي جرى منذ ٥٠ سنة.

ونتيجة لذلك، قمت بوصفي رئيسا لتلك اللجنة، بتقديم مشروع قرار باسم استراليا، يرد في الوثيقة A/48/L.7؛ وهو يدعو ببساطة الجمعية لأن تحتفل في

جلستها العامة المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بإعلان الدول الأربع الذي اعتمد في موسكو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣. لأننا لم نكن لنتمكن من الاحتفال في ذلك اليوم نفسه أي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لأنه يوم سبت، ومن ثم فإن أقرب موعد هو يوم الأثنين ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأقترح أن يكون اعتماد مشروع القرار هذا الذي يتفق مع الرغبة الصريحة لدى اللجنة بالإجماع كذلك.

وأختتم ملاحظاتي بالإعراب عن الامتنان الذي أشعر به بوصفي رئيسا للجنة التحضيرية إزاء الاهتمام البالغ الذي تبديه جميع الوفود بهذا العمل. كما أعرب أيضا عن الأمل في أن تكون سنة ١٩٩٤ سنة خير، وهي السنة التي ستشهد تسارع الخطى بدءا لعملنا في صياغة ما يرجى له أن يصبح إعلانا هاما لعام ١٩٩٥، وهي أيضا السنة التي يرجى أن يصبح فيها بوسع أمانة الاحتفال بالذكرى الخمسين، وقد وفرت لها الموارد اللازمة أن تمضي قدما في التخطيط لاحتفال تاريخي بمعنى الكلمة في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة.

السيد ريابيكا (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، حين وضعت الدول، إعرابا عن صدق نيتها ورغبتها في العيش في سلام وصداقة، الأساس لقيام منظمة عالمية بمعنى الكلمة، وهذه المنظمة تؤدي دورا متعاظما دوما في حياة المجتمع الدولي.

ويسعدني، بصفتي عضوا في برلمان جمهورية القرم التي هي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا، أن أذكر بأن قرار إنشاء هذه المنظمة الدولية الشاملة التي أنشئت لضمان السلم والأمن اعتمد في مؤتمر القرم، المعقود في يالتا في شباط/فبراير ١٩٤٥.

وفي رأينا أنه يتعين استغلال السنتين الباقيتين قبل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، إلى أقصى حد ممكن، لتحديد مجالات النشاط ودور المنظمة بالنسبة للأجيال القادمة. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تبذل الدول الأعضاء في المنظمة قصارى جهودها في هذه الفترة لصياغة اقتراحات منسقة تستهدف إصلاح المنظمة وكفالة ملاءمة هياكلها لمطالب العصر. إن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ترمي إلى تيسير هذه العملية.

وينبغي استخدام الاحتفال في نشر المعلومات عن الأمم المتحدة وتوسيع نطاق نشاطها بغية تعريف أوسع الدوائر من سكان العالم وبأهدافها ومهامها المتخذة. وهذا بدوره، كفيل بتعزيز التأييد للأمم المتحدة في إنجاز كل خططها ومبادراتها.

وإذ تضع أوكرانيا في اعتبارها أهمية الحدث المقبل وأنها كانت من المؤسسين للأمم المتحدة، فقد أصدر الرئيس ليونيد كرافتشوك رئيس أوكرانيا مرسوما في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ بتشكيل اللجنة الوطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة برئاسة وزير الشؤون الخارجية لأوكرانيا، أناتولي زلنكو. وتتألف اللجنة من قادة الوزارات والمؤسسات الحكومية الرئيسية، ومن شخصيات عامة وسياسية بارزة، ومن برلمانيين وعلماء وممثلين لدور ثقافية وتعليمية.

وتمشيا مع توصيات اللجنة التحضيرية التابعة للأمم المتحدة، أعد فعلا مشروع برنامج للاحتفالات المنتوى تنظيمها على المستوى الوطني، في إطار احتفال الأمم المتحدة، وقدم إلى الحكومة لاعتماده. ويتضمن البرنامج، بين جملة أمور، عقد مؤتمرات دولية علمية في أوكرانيا، وخاصة في القرم، وحفلات موسيقية ومعارض ومناسبات رياضية وثقافية وكذلك إصدار طوابع بريد مكرسة للذكرى الخمسين. كما توجد خطط لإنشاء حديقة عامة تذكارية، في كييف، تقوم بغرس الأشجار فيها في هذه المناسبة شخصيات سياسية عامة بارزة.

وتعتبر الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة موعدا مرموقا في تقويم الحياة الدولية. فهي تعيدنا مرة أخرى إلى الماضي البعيد، وتدفعنا إلى إلقاء نظرة أكثر تمعنا إلى العالم لكي نقرر ما الذي يمكن أن نفعله حتى نجعل عمل الأمم المتحدة أكثر فعالية في أداء الوظائف والمهام التي أنيطت بها منذ ما يقرب من نصف قرن مضى.

ومن المعروف بوجه عام أن الاحتفال بأي تاريخ لا يمكن أن يتجه إلى الماضي وحده. ثم أن أفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية للمنعطفات التاريخية الهامة هي التركيز على المسائل التي لم تحسم بعد، وإعادة تقييم الأوضاع الراهنة على نحو خلاق ورسم آفاق التطور في المستقبل.

وفي هذا السياق، نقترح أن يعقد في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مؤتمر قمة دولي للسلم من أجل تلخيص تطور المجتمع العالمي في فترة ما بعد المجابهة وتحديد النظام العالمي في القرن المقبل. وتكون أهداف هذا

المؤتمر مستمدة من تقرير الأمين العام "خطة للسلام" (A/47/277). وهي أهداف تتضمن وضع مفهوم للسلم والأمن في عصر ما بعد المجابهة.

وفي رأينا أنه ينبغي أن يرتبط توقيت مثل هذا المحفل بوقت الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، وأن ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة، نظرا لأن تطوير العلاقات الدولية المعاصرة لا يمكن تخيله بدون وجود هذه المنظمة الدولية، المعترف عالميا برفعة مكانتها وسمعتها.

وأود أيضا أن أؤكد عاملا هاما آخر يؤيد عقد مثل هذا المؤتمر في إطار الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة وحدها هي التي لديها الخبرة اللازمة لعقد محافل عالمية رفيعة المستوى للنظر في قضايا معقدة وطرح نهج شاملة. ويمكن أن يكون لمثل هذه الاجتماعات تأثير محرك كبير على التطورات العالمية، كما يشهد مؤتمر عام ١٩٩٢ الذي عقد في ريو دي جانيرو. ثم أنه يبدو من المناسب أن يتم خلال انعقاد هذا المؤتمر الدولي الشامل بحث واعتماد مقترحات وأفكار جديدة تنشط المنظمة وتدفع جهودها إلى الأمام.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، لدينا من الأسباب ما يجعلنا نرى الأمم المتحدة أداة قوية تملك القدرة على صون السلم والأمن الدوليين وتوطيد العدالة وحقوق الإنسان، وعلى أن تضمن، كما يقول ميثاق الأمم المتحدة، "أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". ويتطابق هذا مع شعار الاحتفال "نحن شعوب الأمم المتحدة ... المتحدون من أجل عالم أفضل".

السيد بيزادو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، ستحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وسيتيح ذلك فرصة لاستعادة أحداث الماضي وتحليل منجزاتنا وأوجه إخفاقنا، ولكي نجري استنادا إلى ذلك تقييما للتحديات التي تنتظر هذه المنظمة.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، نظرت الجمعية العامة في أول تقرير للجنة التحضيرية المشكلة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن شيلي، وهي عضو في تلك اللجنة وتتشرف بشغل منصب نائب رئيسها، قد بذلت جهدا كبيرا للترويج لهذه المبادرة. وبالمثل، بدأ العمل على الصعيد الوطني لوضع المبادئ الأساسية التي يؤخذ بها في تنظيم هذا الاحتفال، نظرا لأن لدينا قناعة تامة بأن هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين يتيح فرصة غير عادية لتسليط الضوء على أهمية الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى في المنظومة.

ولقد درست حكومة شيلي المذكرة التي بعث بها الأمين العام في ٣ شباط/فبراير من هذا العام، والتي يوجه فيها نظرنا إلى أهمية إنشاء لجان وطنية للذكرى السنوية الخمسين لتكون قناة لأنشطة كل بلد فيما يتعلق بالاحتفال بهذه المناسبة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن إنشاء لجنة وطنية في بلدي مسألة يجري النظر فيها من وجهة النظر القانونية، ونأمل أن يتسنى للجنة أن تبدأ أنشطتها قبل نهاية هذا العام. وسيعهد إلى هذه اللجنة الوطنية بمهمة تنسيق مشاركة بلدي في كل الأنشطة المتعلقة بهذا الاحتفال على الصعيدين الوطني والدولي، كما أنها ستتولى التنظيم والدعوة لكل أنشطة تعزيز الوعي بعمل المنظمة.

كما ارتؤي أن من الأمور الأساسية لتحقيق النجاح المنشود لهذه اللجنة الوطنية أن تتكون من مجموعة واسعة من ممثلي منظماتنا الوطنية الرئيسية. وتحقيقا لهذا الغرض، تنص الأحكام القانونية على أن تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة العلاقات الخارجية؛ ووزارة التعليم العام؛ ووزارة الدفاع الوطني؛ ووزارة الأمانة العامة للحكومة؛ ووزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ ومجلس الشيوخ والنواب في الجمهورية؛ والجامعات؛ وإدارات المكتبات والمحفوظات والمتاحف؛ وأن يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا للمؤسسات الأخرى التي قد تدعوها اللجنة في سعيها إلى تحقيق غايتها.

إن الشعار المتفق عليه وهو "نحن شعوب الأمم المتحدة [...] المتحدون من أجل عالم أفضل" يعطينا إطارا مناسبا لنجاح هذه المبادرة. ولهذا نؤازر عمل اللجنة التحضيرية وخصوصا شتى البرامج والأنشطة الدعائية المتصلة بمنجزات المنظمة وإمكانياتها في المستقبل بحيث نجعلها أداة مفيدة في السعي من أجل التوصل إلى حلول للمشاكل الملحة للغاية التي تعاني منها شعوب العالم.

وخلال المناقشة العامة أوضح أحد الوفود، وبحق تماما، أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة ذاتها معبرة عن المبادئ التي تنادي بها. ومن المؤسف أن الواقع الحالي لا يثبت صحة هذا التأكيد. فالأمم المتحدة لم تتمكن من التكيف بالسرعة اللازمة مع التغير الذي يمر به عالمنا المعاصر. ولهذا لابد من العمل، على سبيل الأولوية وفي موعد غايته الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، من

أجـــل تحقيق إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة، وهذا نداء تردد على لسان جميع الوفود في المناقشة العامة.

ومن بين الاصلاحات التي نرى أنها ملحة للغاية إصلاح مجلس الأمن بغية تحقيق التمثيل الجغرافي المنصف. بيد أن هذا الاصلاح ينبغي أيضا أن يجعل المجلس كفؤا ونموذجا للفاعلية بالنسبة لأي منظمة إقليمية أو دون إقليمية، وبالنسبة لشعوب العالم قاطبة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة أن تحذو نفس الحذو، حتى تصبح الكفاءة والعمل المتسق قاسما مشتركا في جميع المجالات.

إن عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ سيكون من الأحداث الرئيسية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هـذا الصدد، ستكـون مناقشـة مشاكل الأمـن الإنسانـي وخصوصا البطالة، والفقر، والاندماج الاجتماعي - فرصة فريدة لوضع الإنسان الفرد في قلب شواغل الأمم المتحدة، وللبرهنة في الوقت نفسه على دلالة منظمتنا وأهميتها العالمية.

إن الشعور العميق بالريبة الذي لا يزال قائما بين اللاعبين على الساحة الدولية، والمصالح الاستراتيجية المتعاظمة الموضوعة على كفة الميزان على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، والتباينات الاقتصادية الشاسعة، والتنافس المتزايد من أجل تبوأ مكانة دولية، وأزمة النعرة القومية - كل ذلك يشكل تهديدا حقيقيا لأمن الأمم.

ونلاحظ في نفس الوقت أن العالم قد تغير وأن القطبية الثنائية قد انتهت، وأننا نتحرك الآن صوب تفاهمات عالمية وأن الحواجز التي تقسم تجري إزالتها، وأن الدول تنال الاعتراف بها دون إخضاعها لأي اختبار أيديولوجي. وبعبارة أخرى أن العالم والأمم المتحدة قد بدآ يبحثان عن صيغ جديدة للتفاهم بين الدول وعن حلول جديدة للمشاكل القائمة.

اسمحوا لي في هذه النقطة أن استطرد وأقول إن ما ذكرته توا يجب أن ينطبق على حالات مثل حالة البوسنة والهرسك، وعلى ما يجري في بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وعلى حالة الصين وتايوان حيث ينبغي أن تكون عضويتهما في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وفي المصرف الآسيوي للتنمية خطوة أولى في سبيل تشجيعها على العمل معا في المنظمات الدولية.

إن حل المسائل التي أشرت إليها هو مهمة ماثلة أمام المجتمع الدولي، ويجب على الأمم المتحدة المعاد تشكيلها على النحو الواجب، أن توجه جهودها لتحقيق تلك الأهداف.

ونظرا لأننا سنحتفل قريبا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا فيجب أن نضاعف جهودنا وأن نعزز إرادتنا السياسية بحيث نجعل منظمتنا منظمة عصرية وديمقراطية تستطيع مواجهة التحديات التي أمامها وتركيز عملها على حسم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد البشرية الآن. إن شيلي تقطع على نفسها عهدا بالعمل من الآن فصاعدا من أجل تحقيق هذه المهمة الضخمة.

السيد تييو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بعد حوالي سنتين يكتمل نصف قرن من الزمان منذ إنشاء الأمم المتحدة التي شكلتها في عام ١٩٤٥ مجموعة من الساسة الملهمين وفي مجيء هذه الذكرى السنوية الهامة مدعاة للارتياح للدول التي آمنت منذ البداية بمجتمع دولي ينظم على أساس مبادئ التعايش. كما أنها توفر فرصـــة فريـــدة للتفكير العميق في إنجازات المنظمة وفي مستقبلها.

لقد قطعت الأمـــم المتحـــدة شوطا طويلا منذ إنشائها في سان فرانسسكو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفاقت في نواح عديـــدة تطلعـــات واضعي الميثاق.

ومن الوجهة الكمية البحته، نلاحظ أن العضوية تضاعفت أكثر من ثلاث مرات نتيجة لعملية تصفية الاستعمار التي قامت بها المنظمة، ثم أخيرا نتيجة لانتهاء الحرب الباردة.

ولئن كان هذا الجانب مهما فإن التغيرات النوعية أكثر أهمية في واقع الأمر. فأنشطة الأمم المتحدة الآن واسعة تمتد من حفظ السلم في مختلف أركان العالم إلى التعزيز النشط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، ومن حماية حقوق الإنسان إلى المحافظة على البيئة. ويمكننا أن نقول كما يقول الفلاسفة، إنه ما من شيء يمس الجنس البشري إلا وصار محلا لاهتمام الأمم المتحدة.

وللمحافظـــة علـــى الـــدور الرئيسي الذي تضطلـــع بـــه المنظمـــة علـــى المسرح الدولي، يجب عليها أن تستجيب للتغييـــر بأن تعترف بمواطن الضعـــف فيهـا وتصحح ما تنطوي عليه من مفارقات مع الزمن.

إن وفدي يرحب بقرار اللجنة التحضيرية بإنشاء فريق صياغة مفتوح العضوية لإعداد إعلان رسمي يعتمد هنا في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. وعلى الرغم من وجهات النظر التي يراها البعض، ينبغي ألا نضيع الوقت القليل المتبقي، بل أن نبدأ في أسرع وقت ممكن العمل المضموني الذي يسفر عن وثيقة تعبر محتوياتها عما نتوقعه من الأمم المتحدة في القرن المقبل.

وترى المكسيك أن تلك الوثيقة يمكن أن تتضمن ثلاثة فصول رئيسية، يبحث الفصل الأول الطريق الذي قطعته الأمم المتحدة في الخمسين سنة الأولى ويشير إلى إنجازات المنظمة، ويخصص الفصل الثاني للمشاكل التي تواجه المنظمة اليوم، ويتضمن الفصل الثالث الذي سيكون دون شك أطولها، نظرة ختامية استشرافية إلى المستقبل، وذلك لتوجيه جهودنا وجهود الذين يأتون بعدنا.

لقد أعرب البعض عن رأيه في اللجنة التحضيرية بأن من السابق لأوانه أن نبدأ الصياغة فورا نظرا - كما يقولون - لسرعة التغيرات في النظام الدولي الجديد. ويرى وفدي أنهم يغالون في الحذر. فأي رحلة مهما كانت طويلة وشاقة تبدأ بالخطوة الأولى. ويجب أن نستمر في تبادل وجهات النظر الذي بدأ منذ بضعة شهور وأن نشرع في صياغة نص يمكن أن نصححه إذا اقتضت الأحداث ذلك. والشيء الذي لا يمكننا، ولا يجب، أن نفعله هو أن نترك كل شيء إلى اللحظة الأخيرة، لأن الانتظار الطويل يمكن أن يقضي على الإعلان بالفشل.

ووفقا لما طلبته الجمعية، شكلت في بلادي لجنة وطنية أسندت إليها مهمة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمنظمة. ونظرا للأهمية التي توليها حكومة بلادي لهذا الحدث فقد تقرر أن يرأس وزير الخارجية هذه اللجنة التي تتكون من شخصيات من الميادين الحكومية والأكاديمية والثقافية المرتبطة بالأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة المكسيكية بالفعل اجتماعين بحث فيهما الأعضاء بعمق البرامج المختلفة التي ترمي إلى التوعية بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها وما تقوم به من أعمال حتى يكون الشعب المكسيكي على علم بأنشطة المنظمة مما يحمله على تأييد تلك الأنشطة.

إن التدابير التي بحثت حتى الآن تتضمن إعداد ونشر كتب ومواد أخرى. وانتاج برامج للاذاعة والتليفزيون وتنظيم حلقات دراسية وموائد مستديرة لمناقشة الموضوعات المختلفة يشارك فيها خبراء مكسيكيون وأجانب، وإصدار طوابع بريد. وسيشرفني أن أتمكن قريبا من إبلاغ اللجنة التحضيرية بالقرارات التي سيتخذها الجهاز الوطني المكسيكي لضمان تحقيق أهدافها.

وبروح من الجدية والحماس تنوي المكسيك الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة. ونحن على استعداد لأن نمعن الفكر في الأمر حتى لا يقتصر الاحتفال بهذا الحادث البالغ الأهمية على مجرد تعبيرات عن البهجة واحتفالات رسمية. لقد عقدنا العزم على أن نواصل تعاوننا التام مع رئيس اللجنة التحضيرية، السفير ريتشارد بتلر، ممثل استراليا، ومع وكيلة الأمين العام، السيدة جوليان سورينسين، حتى تكتسي الذكرى الخمسين كل الأهمية الرسمية والموضوعية التي تستحقها.

السيد يعقوب (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلق وفدي أهمية على احتفالات الذكرى الخمسين للأمم المتحدة. لقد اشتركنا على نحو نشط في اجتماعات اللجنة التحضيرية التي أدار أعمالها على نحو قدير رئيسها، السيد ريتشارد بتلر، الممثل الدائم لاستراليا. ونود أن نحيي وكيلة الأمين العام، السيدة جيليان سورينسين، التي تقدم العون للجنة التحضيرية بفعالية وتفان. إن حماسها وحسن تقبلها للأفكار التي أعربت عنها شتى الوفود هما بشيرا خير لمساعينا الجماعية لإنجاح هذه الاحتفالات. والرسالة الإخبارية التي بدأت في نشرها عن الأعمال التحضيرية مفيدة حقا.

ومن ناحيتنا، أنشأنا في الهند لجنة وطنية للاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومة الهند ولجنتها ستبذلان قصارى جهودهما لضمان نجاح الاحتفالات وجعلها ذات مغزى.

إن استكمال ٥٠ سنة من وجود الأمم المتحدة مناسبة ينبغي تسجيلها - بل الاحتفال بها. فوجود المنظمة في حد ذاته هو محط لآمال الإنسانية. وبعد أن ولدت لتكون بشيرا بالسلم في عالم خربته الحروب، أمكنها أن تظل على قيد الحياة رغم الصعوبات والمحن التي تعرضت لها على مدى نصف قرن من الزمان.

ووسط الآفاق الملبدة بالغيوم خلال الحرب الباردة كان وجود الأمم المتحدة يبشرنا بأن مع العسر يسرا. واليوم، تبزغ الأمم المتحدة من جديد كعنصر فاعل رئيسي في الشؤون الدولية وتكتسب أبعادا لم يسبق لها مثيل. وستكون الذكرى السنوية مناسبة للمساعدة على تشكيل أمم متحدة جديدة.

إن مناسبات الذكرى السنوية هي فرص للاحتفال وللتفكير. مـــن حقنا بالتأكيد أن نحتفل بالشوط الذي قطعنـــاه. ولكـــن الأهم من ذلك، الشوط الذي ينتظرنا والآفاق الدائمة التباعد التي تنادينا. وفي رأينا، أن جدول أعمـــال الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين ينبغـــي أن يتركـــز تركيزا شديدا على جدول أعمال المنظمة في المستقبل. والمعارض والبرامج التليفزيونية، والأفلام السينمائية، والعروض الموسيقية يمكنها يقينا أن تشكل خلفية لهذا العمـــل الأوسع نطاقا، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تصبح الغرض الأول والأخير من هذه العملية. وفي رأي وفدي، أن هذا الإطار المفاهيمي سيساعدنا على تركيز اهتمامنا على النهوض بأهداف الأمم المتحدة والمسؤولية التي سيكون عليها أن تتحملها في العقود القادمة.

ونهجنا الخاص في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين سيتركز علـــى الأنشطـــة التي يمكن أن تعزز فعالية الأمم المتحدة ليس بوصفها جهازا سياسيا فحسب، بل بوصفها أيضا عنصرا حافزا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحفلات الموسيقية والمعارض هي وسائل مفيدة لزيادة الوعي بالأمم المتحدة بين الجماهير، ولكن الأنشطة التي تعزز الدور البناء للأمم المتحدة في الشؤون العالمية أنشطة لها أهمية تفوق ذلك بكثير. وينبغي أن نغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناسبة لنفكر في إنجازات المنظمة ولنحدد على نحو واضح مسارها في المستقبل. ونحن نعلق أهمية خاصة، في هذا السياق، على أنشطة الوكالات المتخصصة التي ينبغي أن تعد برامج مخصصة لأغراض هذه الذكرى، برامج تبلغ غايتها بحلول عام ١٩٩٥، والاحتفال بالذكرى السنوية ينبغي أن يوافق لا ذروة العملية الإصلاحية فحسب بل أن يكون أيضا بداية لأنشطة جديدة تعطي للعالم صورة أفضل عن المنظمة.

وأخيرا وليس آخرا، من المهم أن نكفل أن يكون لمهام الذكرى السنوية طابع عالمي وأن ينظر إليها على هذا النحو. وسنحقق أغراضا على نحو أفضل إذا وزعت المهام في العالم بدلا من تركيزها حول مقر الأمم المتحدة أو حصرها في مجموعة صغيرة من البلدان. وفي رأينا، أن مقصد هذه العملية يجب أن يقدم على القيود الإجرائية المتعلقة بالترتيبات التنظيمية والمالية.

وخلال اجتماعات اللجنة التحضيرية أعربت الدول الأعضاء عن آراء بالغة التنوع بل متعارضة في بعض الأحيان بشأن الجوانب المختلفة للاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين. ويحدونا الأمل، حرصا على روح العمل الصحيح في الأمم المتحدة، في أن تجرى الأعمال التحضيرية بعد أن يتم التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء. وبهذه الكلمات، يود وفدي أن يؤيد مشروع المقرر المطروح على الجمعية العامة بشأن مواصلة اللجنة التحضيرية لأعمالها.

السيد هاجنوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير بتلر لقيادته القديرة كرئيس للجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وبعد مداولات مستفيضة، توصلت اللجنة التحضيرية إلى توافق في الآراء بشأن شعار الذكرى السنوية الخمسين وهو: "نحن شعوب الأمم المتحدة ... المتحدون من أجل عالم أفضل". والكلمات الأولى من الميثاق يبدو لنا أنها تكسب الشعار معنى خاصا. فعبارة "نحن شعوب العالم" تعبر بجلاء عن المفهوم القائل بأن الأمم المتحدة لا تمثل الحكومات وحدها - بل الجنس البشري بأكمله.

وينبغي أن نغتنم الفرصة التي توفرها لنا هذه المناسبة لنوضح لكل مواطن فرد من مواطني هذا الجنس البشري الآثار المتعددة لأنشطة الأمم المتحدة. إن الدعم الذي يتحقق على هذا النحو بين عامة الناس سيتحول إلى دعم أكبر من جانب الحكومات.

وينبغي أن نزيد الوعي بالبرامج التي ترعاها الأمم المتحدة وبإنجازات المنظمة، وأن نعمق المعرفة بالمنظمة ونوضح أنها تمد يدها لكل فرد على ظهر الأرض.

وقصارى القول، أنه يمكن للذكرى السنوية الخمسين أن تكون أكبر مناسبة من مناسبات العلاقات العامة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. لذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون مع وسائط الإعلام والقطاع التربوي. ونود أن يتشبع بمثل الأمم المتحدة العليا لا كبار الناس فحسب بل، بدرجة أكبر، الجيل المقبل. وهذا النهج الذي يمكن أن نصفه بأنه عملية تنبيه للوعي العام لن يلقى عبئا ثقيلا على ميزانية الأمم المتحدة. بل نرى أنه سيعتمد على الابتكار وروح المبادرة والقدرة على إثارة الاهتمام في قطاعات تتجاوز الهياكل الحكومية.

يجب توجيه إشادة مستحقة لوكيلة الأمين العام جيليان سورنسن وسلفها جوزيف فيرنر ريد وزملائهما الأكفاء في الأمانة العامة الذين خدموا الجمهور في عملهم.

إننا نشاطرهم الرأي في أنه يجب الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين بالقيام بأنشطة على الصعيد العالمي. ومن المؤكد أن مقر الأمم المتحدة في نيويورك

ومكاتبها في جنيف وفيينا ونيروبي تمثل قواعد ممتازة ويجب استخدامها بنفس الدرجة. وبالمثل، يمكن لمكاتب الأمم المتحدة الكثيرة لدى الدول الأعضاء أن تضطلع بدور هام. والاحتفال بهذه الذكرى الهامة يتطلب بذل مجهود فعلي على مستوى المنظومة كلها.

ونتوقع أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بكثير من الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ولهذا إن إنشاء اللجان الوطنية في وقت مبكر حيوي بالنسبة للبدء في الأنشطة والربط بينها وتركيزها وتنسيقها.

وستشارك النمسا بنشاط في صياغة الإعلان الرسمي الذي يسجل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين عام ١٩٩٥. لكن فكرتنا عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين ليست نوعا من الحفلات الطقسية لعيد الميلاد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. فنحن نفضل منظورا أوسع نطاقا يرى في هذا الاحتفال حدثا ضخما يضم أنشطة كثيرة واجتماعات هامة طوال عام ١٩٩٥، على غرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة. فما هي مصداقية التأكيد من جديد على الامتثال لمبادئ الميثاق اليوم إن لم نرتق الى مستواها كل يوم من أيام السنة عن طريق النضال، متحدين، بغية تحقيق عالم أفضل.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالتكلم في جلسة عامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهانئ على انتخابكم وأتمنى لكم كل التوفيق في إدارة واجباتكم وانجازها.

تتابع البرتغال باهتمام بالغ عمل الأمم المتحدة والتوسع المستمر في أنشطتها لخير الإنسانية. فنفوذ المنظمة يتزايد كل يوم شاملا مجالات هامة للغاية، مثل عمليات حفظ السلام، والتنمية والتعاون الاقتصاديين، والعمل البيئي، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وما هذا إلا بعض الميادين الهامة جدا التي تؤثر تأثيرا فعليا على رفاه المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة استثنائية فريدة لعرض عمل المنظمة وتقديم صورة شاملة للجهود التي نبذلها لتحقيق الأهداف التي توصلنا جميعا الى عالم أفضل.

بناء على ما تقدم، أود أن أحيط الجمعية علما بأن حكومة البرتغال بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل لجنتها الوطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ولهذا نأمل أن يكون في وسعنا في المستقبل القريب الإعلان عن إنشاء لجنتنا الوطنية.

السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبرى على التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ونقدر تقديرا رفيعا للغاية عمل اللجنة التحضيرية لهذه الذكرى السنوية، بقيادة السفير ريتشارد بتلر الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة، ونؤيد توصياته أيضا.

ونرى أنه يجب أن يصبح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تأكيدا جديدا مقنعا للدور الهام للمنظمة في حياة المجتمع الدولي ولتفاني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبيل التطبيق الكامل للمقاصد والمبادئ التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما.

وللتوصل الى التوافق الدولي في الآراء حول المشاكل الدولية الأساسية، يطلب الى الدول أن تستخدم إمكانية الأمم المتحدة وتطورها على نحو كامل. لقد اضطلعت بالفعل الهيئات الحكومية الروسية والرأي العام الروسي بالعمل التحضيري المتصل بهذا الحدث النبيل في حياة المجتمع الدولي، ويجري إنشاء لجنة وطنية للاتحاد الروسي.

ونعتقد أنه من الواجب تماما أن تبدأ عملية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين في هذا الوقت فقبل ٥٠ عاما، في مؤتمر موسكو لوزراء خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، الذي انعقد من ١٩ الى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، أعلن لأول مرة مفهوم إنشاء منظمة دولية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. في ذلك الوقت بالتحديد وفي إعلان الدول الأربع بشأن الجمعية العامة، أشارت حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين الى الحاجة الى إنشاء منظمة على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام وتقبل في عضويتها جميع الدول، صغيرها وكبيرها.

يؤيد وفد الاتحاد الروسي مشروع القرار المقدم من وفد استراليا في الوثيقة A/48/L.7 ويدعو الى

اعتماده بتوافق الآراء.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة تقرير متعمق شامل للجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويبين التقرير بدقة مناقشات اللجنة التحضيرية التي أدارها بنجاح رئيسها القدير جدا السفير بتلر ممثل استراليا. ونحن ممتنون أيضا للسيدة جيليان سورنسن وكيلة الأمين العام ولموظفيها القديرين المتفانين للغاية.

كما ذكرت أغلبية الوفود مرارا، نتطلع الى احتفال بالذكرى السنوية الخمسين لا يقتصر على الاحتفالات البهيجة. فوفد بلدي يرى أن تتيح لنا الذكرى السنوية الخمسون فرصة فريدة للتفكير في منجزات الأمم المتحدة وأدائها وأوجه القصور فيها منذ إنشائها.

يجب أن نتمكن أيضا من أن نخطط للمستقبل ونسعى الى تحسين أداء الأمم المتحدة وتعزيزه. ونود أن ندرس التحديات التي تواجهها المنظمة في المستقبل وكيف تتصدى لتلك التحديات. ما هي المجالات الواجب إصلاحها؟ وماذا تعمل الأمم المتحدة لكي تعالج تحديات المستقبل؟

لقد توخى مؤسسو منظمتنا، من خلال الميثاق، إقامة هيكل دقيق للغاية للأمم المتحدة، هيكل تمكن من البقاء بالرغم من ويلات الحرب الباردة؛ والآن بانتهاء المواجهة الايديولوجية بين الشرق والغرب تسنح أمام الأمم المتحدة فرصة أفضل لمواجهة تحديات المستقبل. ولهذا فإن من الطبيعي أن نتوقع أن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة باستخدام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاستعراض ما تحقق وما لم يتحقق في السنوات الـ ٥٠ الماضية وللإعداد للمستقبل.

لقد أنشأت مصر لجنة وطنية للتحضير للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، وهي لن تدخر جهدا في سبيل الإسهام في إنجاح هذا الاحتفال على الوجه اللائق.

السيد سالمي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتفق بلدي مع العديد من الممثلين الذين أشاروا الى أن الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة ستكون مناسبة خاصة بالنسبة لنا، مناسبة للتأمل والتفكير والعمل صوب زيادة تطوير وتعزيز عمل منظمتنا، والوفاء على نحو أفضل بالاحتياجات المتعددة والمتزايدة باستمرار للمجتمع الدولي.

لقد سنحت لوفدي فرصة المشاركة النشطة هنا في المقر في العمل الجاري في سبيل التحضير للاحتفال بهذه الذكرى، ويسرني أن أعلم الجمعية أن حكومتي تقوم الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل لجنة وطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة. وسيكون للجنة رئيس رفيع المستوى وسيمثل أعضاؤها طيفا واسعا للغاية من المجتمع الفنلندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نمضي الآن الى النظر في مشروع القرار A/48/L.7، وكذلك مشروع المقرر الوارد في الفرع الثالث من تقرير اللجنة التحضيرية الوارد في الوثيقة A/48/48.

السيد تشن جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): قبل اعتماد مشروع المقرر الوارد في تقرير اللجنة التحضيرية أود أن أبين أن الترجمة الصينية لمشروع المقرر تتضمن خطأ لغويا في الفقرة الثانية من الديباجة، التي تشير الى موضوع الاحتفال. فالنص الصيني الحالي لا يجسد تماما روح ومعنى النص الانكليزي الأصلي.

إن الحكومة الصينية تعلق أهمية قصوى على أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين وقد أنشأت لجنة وطنية برئاسة كيان كيشين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. إن موضوع الذكرى السنوية الخمسين سينشر ويروج له على نطاق واسع في الصين؛ ولهذا فإن كيفية التعبير في النص الصيني عن المعنى الوارد في النص الانكليزي لموضوع الاحتفال مسألة هامة. ولا أود تعطيل اعتماد الموضوع اليوم؛ بيد أنني، بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية لإيجاد الصياغة المناسبة باللغة الصينية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على استرعاء انتباهنا للقصور في الترجمة، وسأكون تحت تصرفه في اضطلاعه بالمشاورات مع الأمانة لكفالة تصحيح الترجمة في أي وثيقة تصدر في المستقبل.

وعلى أساس هذا الفهم، تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.7، وكذلك مشروع المقرر الوارد في الفرع الثالث من تقرير اللجنة التحضيرية (A/48/48).

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد سوخوديف (مدير شؤون مجلس الأمن والجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموجب

أحكام مشروع المقرر الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة A/48/48، تقرر الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، أن تقوم اللجنة التحضيرية المعنية بالاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة بمواصلة عملها ورفع تقرير الى الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والأربعين، وأن ينشأ فريق صياغة مفتوح العضوية لإعداد الإعلان الذي سيعتمد في عام ١٩٩٥ للاحتفال بالذكرى السنوية.

ومن المتوقع أن تحتاج اللجنة التحضيرية الى عقد ٢٤ جلسة أثناء عام ١٩٩٤، وأن تضاف هذه الجلسات الى جدول المؤتمرات. ولا يمكن تحديد حجم موارد المساعدة المؤقتة التي قد تلزم لتعزيز القدرة الدائمة للمنظمة إلا في ضوء جدول المؤتمرات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

إلا أنه قد أدرجت في الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، اعتمادات لا تكفي فحسب للاجتماعات المقررة وقت إعداد الميزانية وإنما أيضا للاجتماعات التي سيؤذن بها فيما بعد، شريطة أن يكون عدد الاجتماعات والمؤتمرات وتوزيعها على غرار السنوات السابقة.

ومن ثم، إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع المقرر الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة A/48/48، فلن يطلب رصد أي اعتماد إضافي في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل أولا الى مشروع القرار A/48/L.7، المعنون "الذكرى السنوية الخمسون لإعلان الدول الأربع بشأن الأمن العام".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.7 (القرار ٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع المقرر الوارد في الفرع الثالث من تقرير اللجنة التحضيرية، المتضمن في الوثيقة A/48/48.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر الوارد في الفرع الثالث من تقرير اللجنة التحضيرية (A/48/48)؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموجب أحكام القرار الذي اعتمد توا، ستحتفل الجمعية العامة بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان الدول الأربع بشأن الأمن العام يوم الاثنين الموافق ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وأود أن أشير الى أن هذا الاحتفال سيجري بعد الظهر بصفته البند الثاني.

وبهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٧ من جدول الأعمال.

البند ١٥٥ من جدول الأعمال

المساعدة في إزالة الألغام: مشروع القرار (A/48/L.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صادر في الوثيقة A/48/L.5.

أعطي الكلمة لممثل بلجيكا ليتولى عرض مشروع القرار هذا.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في يوم ٢٠ آب/أغسطس من هذا العام طلبت البلدان الـ ١٢ الأعضاء في المجموعة الأوروبية إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بعنوان "المساعدة في إزالة الألغام". وقد حظي هذا البند بسرعة بتأييد واسع النطاق داخل المنظمة وفيما بين الدول الأعضاء، مما أدى الى صياغة مشروع القرار A/48/L.5، الذي يشرفني أن أعرضه على الجمعية العامة باسم المشاركين في تقديمه، الذين بلغ عددهم الآن ٨٨ مشاركا. وأرجو أن يتحلى الأعضاء بالصبر لدى تلاوتي لاسمائهم جميعا.

المشاركون في تقديم مشروع القرار A/48/L.5 هم: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا واسبانيا واستراليا واستونيا وأفغانستان والبانيا وألمانيا وانتيغوا وبربودا واندورا وانغولا واوكرانيا وايرلندا وايسلندا وايطاليا وباكستان وبربادوس والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبنن والبوسنة والهرسك وبولندا وتايلند وتوغو وتونس والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجيبوتي والدانمرك والرأس الأخضر ورواندا ورومانيا وسان مارينو وسانت لوسيا وسري لانكا والسلفادور وسلوفاكيا وسنغافورة والسودان والسويد وسيراليون وغابون وغرينادا وغواتيمالا وغينيا وفرنسا وفنلندا وكازاخستان والكاميرون وكرواتيا

وكمبوديا وكندا وكوستاريكا والكويت ولاتفيا ولختنشتاين ولكسمبرغ وليتوانيا وليسوتو ومالطة وماليزيا ومصر وملاوي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومنغوليا وموريشيوس وموزامبيق وموناكو والنرويج والنمسا ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند وهندوراس وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

وأود أن أعرب عن شكري الجزيل لجميع الوفود التي أيدت صياغة هذا النص وأسهمت فيه. وقد أفادتنا الأمانة العامة، وبصفة خاصة أعضاء وحدة إزالة الألغام، والعديد من وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بخبراتها. ونود أن نعرب لهم عن امتناننا العميق.

إن مقدمي مشروع القرار يطرحون مشروعهم على الجمعية بسبب الوضع المفجع الناجم عن التواجد الهائل للألغام وغيرها من المتفجرات غير المفجرة في البلدان التي عانت من الصراع المسلح.

بموجب الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/48/L.5، تعرب الجمعية العامة عن فزعها من ارتفاع عدد ضحايا الألغام وغيرها من المتفجرات غير المفجرة. ففي كل عام تسبب هذه المتفجرات بصورة عشوائية الموت والإصابة بجراح لعدد لا يحصى من الضحايا الأبرياء، وعادة يكونون من الأطفال، وذلك بعد صمت الأسلحة بزمن طويل.

وفي الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من الديباجة، تشير الجمعية العامة الى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة لوجود هذه الألغام. لا تصلح مساحات شاسعة من الأراضي اليوم لاستئناف الأنشطة الاقتصادية أو لعودة اللاجئين الذي عانوا فعلا مرارة الصراع. وعلاوة على ذلك، يسبب وجود الألغام تهديدا خطيرا لسلامة الأفرقة المشاركة في المهمات الإنسانية وعمليات حفظ السلم والإنعاش ويعيق عملها.

وفي الفقرات التالية من الديباجة، تشير الجمعية العامة الى أن الأمين العام أدرك بالفعل في تقريره "خطة للسلام" الأهمية المتزايدة لإزالة الألغام، وأن مجلس الأمن أيد بالكامل ذلك التقرير في بيان رئاسي مؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣. وفي القرار ١٢٠/٤٧ باء تسلم الجمعية العامة أيضا بأهمية تحليل الأمين العام. وأود أن أضيف أن الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة قال:

> "من بين جميع المهام التي تدخل في وضع أمة ما على طريق جديد يؤدي الى السلم والرخاء توجد مهمة فورية ربما تفوق كل ما عداها إلحاحا". (A/48/1، الفقرة ٤٥٩)

وبالإضافة الى ذلك، تتضمن اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، التي تتصل طبعا بصورة رئيسية بمنعها وبالقانون الإنساني، في البروتوكول الثاني مواد تدعو الى التعاون الدولي في إزالة الألغام.

وبموجب الفقرات الثانية عشرة الى الرابعة عشرة من الديباجة، تلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح إدراج أحكام متعلقة بإزالة الألغام في ولاية عدد من عمليات حفظ السلم، وترحب بإنشاء برنامج منسق داخل الأمانة العامة لإزالة الألغام. وهي تثني أيضا على الأنشطة التي اضطلعت بها فعلا منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص من جانب إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلم، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ويركز منطوق مشروع القرار على أهمية قيام الأمم المتحدة بتنسيق الأنشطة الرامية الى تسهيل حل المشاكل المرتبطة بعدم إزالة الألغام.

وبغية تحقيق هذا التنسيق، من الضروري البدء بتحليل الجوانب الدقيقة للمشكلة التي يتعين على الأمم المتحدة ومنظماتها والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تواجهها بسبب الألغام. وبعد ذلك، يجب إجراء جرد للوسائل، بما فيها الوسائل المالية، المتاحة لها في معالجة هذه المشكلة.

ولذلك، تطلب الجمعية العامة في الفقرتين ٤ و ٥ من المنطوق الى الأمين العام أن يقدم لها، قبل انعقاد دورتها التاسعة والأربعين، تقريرا شاملا عن المشاكل التي يسببها تزايد وجود الألغام وغيرها من المتفجرات التي لم تنفجر، وعن طريقة تعزيز إسهام الأمم المتحدة في حل المشاكل المتصلة بإزالة الألغام. وينبغي أن يدرس هذا التقرير أيضا الجوانب المالية للأنشطة المتصلة بإزالة الألغام، وفي هذا السياق تطلب الجمعية الى الأمين العام أن ينظر في استصواب إنشاء صندوق تبرعات طوعية.

ومن أجل مساعدة الأمين العام في إعداد هذا التقرير، يتعين على الكثير من البلدان أن تقدم مساعدتها له بتزويده بالبيانات والمعلومات ووجهات نظر حكوماتها ومقترحاتها. هذا هو الغرض من الفقرة ٦ من المنطوق.

إن مشروع القرار A/48/L.5، المعروض اليوم على الجمعية العامة يعبر عن القلق المتزايد للمجتمع الدولي إزاء الدمار الذي تسببه الألغام والمتفجرات الأخرى التي لم تنفجر في البلدان الخارجة من الصراع المسلح. وبالنيابة عن مقدميه، أعرب عن الأمل في اعتماده دون تصويت.

وإذ أتكلم الآن باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أتعهد بتقديم تعاوننا الكامل في إعداد تقرير الأمين العام. ويحدونا الأمل بأن يسهم ذلك في وضع مخطط شامل يبين الاحتياجات الناتجة عن وجود الألغام، والوسائل المتاحة للوفاء بها.

إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ستتابع باهتمام خاص متابعة تقرير الأمين العام. ونرى أن مشروع القرار المعروض اليوم ليس إلا المرحلة الأولى في جهد طويل المدى. ونأمل بأن تتابع الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين مداولاتها بشأن هذا البند بغية النظر في اتخاذ اجراءات فعالة وملحة لمساعدة البلدان المتأثرة بوجود الألغام بغية احراز تقدم على طريق إعادة التأهيل الاجتماعي وإعادة البناء الاقتصادي.

السيد مزهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لممثل بلجيكا والمشاركين الأصليين في تقديم مشروع القرار A/48/L.5، أي البلدان الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وهي البلدان التي ساعدت بلدانا كثيرة في عمليات نزع الألغام.

لقد شاركت أفغانستان في تقديم مشروع القرار، وأنا أتكلم أمام الجمعية العامة بشأن هذا البند لأن بلادي تعيش حالة مأساوية نموذجية للأسف. فمن حيث حجم السكان تحتل أفغانستان رأس قائمة البلدان المهددة بالأخطار التي تشكلها الألغام. ونعلم من تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٢ أن بلادنا تمثل حالة نموذجية.

ففي بلدي، تم توثيق وجود ٠٠٠ ٤٥ لغم في منطقة مساحتها ٢٥ كيلو مترا مربعا. وما من شك أنه يوجد أكثر من ١٠ ملايين لغم في جميع أراضي أفغانستان. ويستمر الخطر حتى ونحن نجتمع في هذه القاعة؛ فالحالة خطيرة وفي العديد من القرى يصاب الأطفال بجروح كل يوم أثناء اللعب في أرض ملغومة. وهذا يدل على مدى خطورة المشكلة. لقد انتهى العدوان السوفياتي في أفغانستان، ولم يعد للجيش الأحمر أي وجود على أراضينا. إلا أنه بوجود أكثر من ١٠ ملايين لغم، لا يزال عدوان خفي مستمرا، مع ما يلازمه من خطر الموت المؤجل أو الاصابة الخطيرة. هذه حالة من حالات "العدوان المؤجل" تحمل قنابل موقوتة متناثرة على نسق مجهول لا يرى بالعين المجردة. فمعظم الحروب العدوانية تنتهي بانسحاب المعتدي، أو تنتهي بوقف اطلاق النار، أو بوضع وثيقة أو بالمصافحة أمام الكاميرات. إلا أن هذا العدوان مازال مستمرا بعد اقرار السلام.

في المناقشة العامة التي جرت أثناء الجلسة ٢٤ المعقودة في ١١ تشرين الأول/اكتوبر، أكد وزير خارجية أفغانستان على أهمية المشكلة، ونوه بدعم وفد بلادي لمشروع قرار بشأن هذا البند. وهذه هي الأسباب التي دفعت بافغانستان الى المشاركة في تقديم مشروع القرار.

إنني ممتن لممثل بلجيكا كذلك على تقديمه توضيحات بشأن عدد من النقاط التي لم تطرح إلا في ثنايا سطور مشروع القرار إلا أنها على ما يبدو كانت واضحة في أذهان مقدمي مشروع القرار الأصليين. وإذا ما أعتمد مشروع القرار اليوم - وآمل أن يعتمد دون تصويت - فسيكون وفد بلادي راضيا عن النص بصورته الحالية. ولكن إذا ما رغب مقدمو مشروع القرار الأصليون في تقديم اقتراحات ترمي الى إجراء تحسينات وإضافات يمكن أن تكون هامة، فمن الأفضل الاحاطة علما بها.

ومن هذه النقاط دعوني أشير الى أن هذه الألغام لا تتهدد حياة الناس فقط. فالحيوانات الأليفة، وخصوصا الماشية المستخدمة في الزراعة وغيرها من الأعمال، والحيوانات البرية يمكن أن تتأذى على نحو خطير وقد تموت جراء الآثار الناجمة عن الجراح التي تصيبها. وينبغي أن يكون هذا بالتأكيد موضع اهتمام الأمم المتحدة.

لقد أحرزت التكنولوجيا تقدما منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا التقدم في هذه الحالة، وللأسف، قد ترك آثارا ضارة على الجنس البشري. فالألغام التي خلفتها الحرب العالمية الأولى كان كشفها سهلا، إذ أنها كانت مصنوعة من مادة معدنية، إلا أن معظم الألغام اليوم تصنع من اللدائن التي يصعب كثيرا كشفها. ولهذا فإن نزع الألغام هو اختصاص بالغ الأهمية لدى الجيوش ووزارات الدفاع اليوم.

هناك نقطة بالغة الأهمية لم تتضح في مشروع القرار وهي أن وجود الألغام يؤثر على عودة لاجئي

الحرب، ممن يرغبون في العودة الآن بعد أن وضعت الحرب أوزارها. إلا أنهم عندما يعلمون من الذين عادوا فعلا أن الأطفال قد تعرضوا للأذى وهم يدوسون على الألغام، فإنهم يفقدون الرغبة في العودة بصورة طوعية.

وقد ورد ذكر مسألة إعادة التعمير وإعادة التأهيل. وهي مسألة هامة بوجه خاص في الزراعة بمراحلها الثلاث: بذر البذور، والري - وهو مهم جدا للبلدان النامية التي لا تحصل إلا على كميات قليلة من مياه الأمطار - والحصاد. وفي كل مرحلة من هذه المراحل يتعرض المزارعون وزوجاتهم وأطفالهم، الذين يشتركون عموما في هذه المهام، وبصورة خاصة الحصاد، لاصابات خطيرة أو حتى للموت بسبب الافتقار الى العلاج الطبي. وهؤلاء الذين تكون اصاباتهم خطيرة يتعرضون لجميع أشكال التلوث بالجراثيم والغرغرينا، التي يمكن أن تكون مميته.

وفي مجالات أخرى، مثل تشييد الطرق وسائر وسائل المواصلات - وخاصة في البلدان التي يطلق عليها اسم البلدان المبتلاة بالحروب، وهو مصطلح جديد محزن - تحتل أفغانستان مرة أخرى قمة القائمة.

وإذا كان ينبغي إدراج إضافات أخرى في مشروع القرار، فينبغي على الأقل أن ندرج في الديباجة مسألة عودة اللاجئين بسبب الحرب الى ديارهم. كما ينبغي إضافة بند هام الى المنطوق: وأقصد توجيه نداء عاجل الى البلدان القادرة على مساعدة أكثر البلدان تعرضا لتهديد الألغام بالقيام ببرامج لازالة الألغام، بما في ذلك تدريب جنود إزالة الألغام. وقد تلقت أفغانستان فعلا مساعدات في هذا الخصوص من العديد من البلدان الموجودة هنا، ومنها استراليا، التي ساعدت في تدريب الموظفين المحليين على إزالة الألغام، وقد قام هؤلاء الموظفون بقدر كبير من العمل ولا يزالون يواصلون عملهم. ولكن عملية أفغانستان لا تزال ضخمة، ونحن نأمل أن نتلقى قريبا مساعدة موسعة وملموسة، بما في ذلك مساعدة استراليا، التي توقفت منذ فترة لأسباب تتعلق، فيما أعتقد، بميزانيتها.

ونأمل أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت، بالتزكية، في ظل رئاستكم، سيدي. وأؤكد لكم أن هذا القرار، من بين القرارات التي سنتخذها بهذا الأسلوب، سيكون تاريخيا فعلا.

السيد سوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترحب النمسا بمبادرة المجموعة الأوروبية بإضافة مسألة "المساعدة في إزالة الألغام" الى جدول الأعمال. ويسرنا أن نكون من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار بهذا العنوان، وهو مشروع القرار الذي قام الممثل الدائم لبلجيكا بعرضه توا، وبالطبع نأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ويشعر وفد النمسا بالانزعاج البالغ إزاء التواجد المتزايد للألغام وغيرها من المتفجرات التي لم تنفجر في الأقاليم التي دمرتها الصراعات المسلحة. وإن وجود هذه الألغام في مكانها بعد فترة طويلة من إنتهاء الأعمال القتالية عقبة خطيرة تواجه استعادة السلم وعودة الحياة اليومية الطبيعية المثمرة.

وفي أغلب الأحيان إن الأشخاص الأكثر فقرا من بين السكان هم الأكثر تعرضا للاصابة بالجروح أو للموت أو للتشويه بشكل دائم بفعل الألغام. وهم يضطرون في الغالب، بسبب القيود الاقتصادية التي يعانون منها الى العودة الى مناطق غير مأمونة ولا تزال الغام مزروعة فيها. وقد تناول ممثل أفغانستان هذه المشكلة المحددة توا في بيانه اللازم جدا في هذا الخصوص.

وإن المعاناة الكبيرة لضحايا الألغام الكثيرين جدا، وخاصة بين السكان المدنيين، وصمة عار غير مقبولة في ضمير البشرية. وقد هالتنا كثرة الحوادث التي تعرض لها الأطفال.

ونحن نعلم، على سبيل ذكر مثال واحد فقط، أنه في كمبوديا تمزق الألغام في كل شهر أجساد ٢٠٠ الى ٣٠٠ رجل وامرأة وطفل. إن السلم لم يأت بعد بالنسبة لهؤلاء في كمبوديا الذين يفقدون أذرعتهم أو أرجلهم أو بصرهم وبالنسبة لهؤلاء الذين يصابون بإصابات جسيمة بفعل الألغام المتفجرة التي يقدر الموجود منها في كمبوديا ما بين ٤ و ٧ ملايين لغم. وربما لا يستطيعون أبدا التمتع الكامل بنتائج السلم في بلدهم. والاحصائيات الخاصة بعدد الألغام في شتى المناطق تثير الفزع: ٩ الى ١٠ ملايين لغم في أفغانستان؛ ٩ ملايين في أنغولا؛ ٥ الى ١٠ ملايين في العراق؛ ٥ ملايين في الكويت؛ مليون الى مليوني لغم في الصحراء الغربية؛ مليون الى مليوني لغم في موزامبيق؛ مليون في الصومال؛ ومليون في البوسنة والهرسك.

والرسالة (A/48/480) المؤرخة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ والموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا تذكرنا بأن مشكلة الألغام الأرضية لا تزال

تؤثر على بلدان أوروبا الوسطى. وتشير الى أن هناك زهاء ثلاثة ملايين لغم في كرواتيا. ومن الواضح أن إعادة تعمير البلاد ستتأخر كثيرا بسبب هذه المشكلة غير المحلولة.

وفي رأينا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل كل جهد مستطاع لتعزيز التعاون من أجل التصدي بفعالية أكبر لمشكلة الألغام الأرضية. وفي هذا السياق، إن وزير الخارجية ووزير الدفاع في جمهورية النمسا قاما بدعم ندوة قامت بتنظيمها في شهر أيار/مايو شركة نمساوية بشأن موضوع إزالة الألغام وصلتها بتحدي إعادة التوطين وإعادة التأهيل. وقد اشترك في الندوة خبراء عسكريون ومدنيون في إزالة الألغام ومحللون سياسيون وممثلون لمنظمات دولية ومنظمات غير حكومية معنية بالموضوع. وقد أكد المشتركون في استنتاجاتهم على أهمية إزالة الألغام من أجل النجاح في جميع برامج الإعادة الى الوطن وإعادة التأهيل. كما أكدوا على أن أنشطة إزالة الألغام تتطلب إعدادا وتدريبا، وإنه ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لتزويد المشتركين في هذه العمليات بالامدادات الطبية. كما أشار المشتركون الى أن هناك ضرورة ملحة لأن تصاحب عمليات إزالة الألغام برامج تعليمية للسكان المحليين. وأوصت الندوة بإنشاء بنك مركزي للمعلومات ومراكز للبيانات التقنية.

ونشكر السيد جان الياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية، على تأكيده في مناسبات عديدة على إلحاح مشكلة الألغام الأرضية. ونرحب بإنشاء برنامج منسق لازالة الألغام في الأمانة العامة، بالاشتراك مع إدارة الشؤون الانسانية وإدارة عمليات حفظ السلم وغيرها من الهيئات المختصة. ونلاحظ مع الارتياح إدراج أحكام تتصل بازالة الألغام في ولاية عدد من عمليات حفظ السلم. ونتابع عن كثب الجهود التي تبذلها لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بمشكلة الألغام الأرضية.

لقد اعترف المجتمع الدولي صراحة بالطابع المروع للألغام البرية، بابرامه الاتفاقية الخاصة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ولا سيما البروتوكول المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني). وقد صدقت النمسا على الاتفاقية والبروتوكول. ونحث جميع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن.

ونحن نعتقد أيضا أنه يجب أن تدرس بعناية إمكانية إجراء وقف مؤقت لتصدير الألغام البرية.

وفي هذا الإطار، نلاحظ باهتمام أن الأمين العام عقد مؤتمرا استعراضيا لتعديل الاتفاقية المذكورة وبخاصة بروتوكولها الثاني. وإنها فكرة جيدة أن يعتبر هذا المؤتمر الاستعراضي محفلا للحصول على انضمام أكبر للاتفاقية. وهو سيوفر أيضا فرصة لنبني على القواعد القانونية القائمة بغرض إيجاد حلول أكثر فعالية لمشكلة الاستخدام العشوائي للألغام البرية. التي تشوه الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم.

كانت هذه هي التعليقات التي رغب الوفد النمساوي في الإدلاء بها في هذه المرحلة من مداولاتنا.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الألغام البرية غير المزالة مصدر كبير لمآسي إنسانية وعدم استقرار إقليمي أيضا. وحكومة الولايات المتحدة تقدر أن هناك أكثر من ٨٥ مليونا من الألغام البرية غير المزالة موزعة في ٦٢ بلدا في جميع أنحاء العالم؛ والعدد يتزايد كل يوم. وهناك حوالي ١٥٠ شخصا - معظمهم من المدنيين - يقتلون أو يجرحون كل أسبوع بواسطة الألغام البرية. والألغام البرية عامل مساعد على زعزعة الاستقرار الاقليمي. فهي تعوق التعمير والتنمية الاقتصاديين، وتمنع عودة اللاجئين، وتخلق مصدر فوضى في البلدان التي تسعى جاهدة الى الاستقرار السياسي.

والولايات المتحدة تحث المجتمع العالمي على توجيه انتباهه الآن الى هذه المشكلة. والتي يجب تناولها من جانبين. أولا، إننا نحتاج الى إزالة وإبطال مفعول الألغام الموضوعة فعلا. وثانيا، يجب أن نقطع تدفق ألغام جديدة. ويسر حكومة الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا، الذي يدعو الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الى توفير مساعدة لإزالة الألغام، ويطلب من الأمين العام النظر في إنشاء صندوق تبرعات للتدريب ولسائر الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام.

ونحن نلاحظ أيضا أنه، بالإضافة الى مشروع القرار هذا الذي يتناول إزالة الألغام، قدم في اللجنة الأولى مشروعا قرارين يتعلقان بالألغام. وهذا العام تعتزم الولايات المتحدة تقديم مشروع قرار يدعو الى وقف مؤقت، على مستوى عالمي، لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، والتي تفرض خطرا بالغا على السكان المدنيين. وبالاضافة الى هذا، نتوقع أن يتضمن القرار السنوي المتعلق باتفاقية الأسلحة التقليدية فقرة تدعو الى عقد مؤتمر استعراضي للنظر، من بين عدة أمور، في جوانب الاتفاقية المتعلقة بالألغام

البرية المضادة للأفراد.

في العام الماضي بدأت حكومة الولايات المتحدة وقفا اختياريا مؤقتا من جانب واحد لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد أقر مجلس شيوخ الولايات المتحدة مؤخرا، وبالإجماع، تمديد هذا الوقف لمدة ثلاث سنوات. ونحن نتوقع أن يصوت مجلس النواب على هذا الموضوع قريبا. ونحث جميع الدول الأعضاء على الاشتراك مع حكومة بلادي في دعم هذه الجهود لتخليص العالم من الألغام البرية سواء بتنظيم تصديرها أو بتقديم مساعدة لإزالة الألغام وبرامج تدريب في جميع أنحاء العالم.

السيد مارویاما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، وقبل كل شيء، أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي للبلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية لأخذها زمام المبادرة بطلب إدراج هذا البند الجديد "المساعدة في إزالة الألغام" في جدول الأعمال؛ وهو بالتأكيد يساعد على إسترعاء إنتباه العالم الى مشكلة ملحة للغاية.

لقد قيل إن تشويه أفراد أبرياء بطريقة غير تمييزية بواسطة الألغام البرية المتروكة دون أن تفجر أو تسترد بعد فترة من الصراع الأهلي، إهانة للضمير الدولي. ويعتقد أن عشرات عديدة من ملايين الألغام لا تزال متناثرة حول بلدان كانت مسرحا لذلك الصراع، وتزهق بسببها أرواح بشرية. إنها لا تزال عقبة كبيرة أمام الإيصال السلس للمساعدات الانسانية الى أؤلئك الذين يحتاجونها، حتى بعد وقف الأعمال العدائية. وهي لا تمثل فقط تهديدا مستمرا لأرواح المدنيين: وإنما تعوق أيضا عودة اللاجئين وإعادة توطين النازحين، الأمر الذي يؤثر على جميع مراحل الأنشطة التي بها يسعى كل بلد إلى استعادة نشاطه بعد أن ينتهي الصراع - بدءا بالاغاثة الى التنمية.

في "خطة للسلام" يتناول الأمين العام مشكلة الألغام البرية ونتائجها المروعة، مؤكدا إلحاحية تطهير الألغام بالنسبة لأي دولة شرعت على طريقة السلم والمصالحة. ولقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، دون تصويت، القرار ١٢٠/٤٧ باء الذي يؤيد المقترحات التي طرحها في هذا المجال باعتبارها مفيدة. وحكومة بلادي توافق تماما على تلك المقترحات، وتعتبر أن جهود إزالة الألغام ينبغي التأكيد عليها أيضا في صلاحيات عمليات حفظ السلام.

لقد ذكر الأمين العام أيضا في تقريره عن أعمال المنظمة (A/48/1) أن الأمم المتحدة بدأت مسيرة متضافرة لتناول هذه المسألة بتعبئة الأجهزة المختصة في المنظومة. إن عمليات تطهير الألغام جارية فعلا في أفغانستان وكمبوديا، وفي بلدان مثل أنغولا والصومال ويوغوسلافيا السابقة حيث تعد جزءا من حفظ السلام والجهود الانسانية. وحكومة بلادي يشجعها كثيرا تقرير الأمين العام والخطوات المحددة التي يتخذها.

إن اليابان، من جانبها، أسهمت في عمليات إزالة الألغام في الصومال وأفغانستان، بتقديم ٠,٢ مليون دولار و ١٤ مليونا من الدولارات على التوالي. إن هذا بالفعل أمر يثير قلقا إنسانيا بالغا لبلادي.

إن ممثل بلجيكا - وهو يتكلم نيابة عن المجموعة الأوروبية - حث على إنشاء برنامج عمل أكثر شمولا لتطهير الألغام تحت رعاية الأمم المتحدة، وبخاصة في ضوء الصعوبات التي لا تزال هذه العمليات تمر بها في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق. إن تطهير الألغام عملية طويلة الأجل تتطلب عمالة مكثفة، وموارد وافية وتخطيطا جيدا ودراية فنية لضمان النتيجة المرغوب فيها. والمسؤولية الرئيسية عن تطهير الألغام تقع على البلد الذي توجد في إقليمه الألغام، إلا أن الجهد المتضافر من جانب المجتمع الدولي لدعم هذه العمليات ضروري أيضا.

يتضمن مشروع القرار A/48/L.5 عدة حجج سليمة ومقترحات بناءة، ولا سيما تلك التي تبرز أهمية أنشطة تنسيق إزالة الألغان بقيادة الأمم المتحدة وضرورة تحسين فعالية الأنشطة في ذلك الميدان. وترى حكومتي أنه في حين أن الأولوية التي تمنح لإزالة الألغام قد تتغير بمرور الوقت وتتغير معها المسؤولية عن عملية معينة فإنه لا بد من الحفاظ على كفاءة هذه الأنشطة وتحقيقها لفعالية التكاليف ولهذا الغرض، تطلب حكومتي من الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا يضع هذا الموضوع الواسع النطاق في منظوره الصحيح أمامنا ويوفر أساسا مشتركا لبرنامج واضح.

وتؤيد اليابان مشروع القرار هذا المقدم من البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وتنضم إليهما في تبنيه.

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما ألقى وزير خارجية بلدي خطابه أمام هذه الجمعية في الشهر الماضي، أعرب عن قلق وفد سيراليون البالغ إزاء انتشار استخدام الألغام والأجهزة التدميرية الأخرى المماثلة في مناطق الصراع، ولا سيما

الصراعات داخل الدول.

وفي ضوء المعلومات الأساسية عن الصراع الليبري، كنا نحن في سيراليون ضحايا على جبهتين، فأولا، كان علينا أن نواجه الآثار الممتدة إلينا من ذلك الصراع؛ وثانيا، أن نواجه حربا فرضت علينا من جانب أحد أطراف الصراع لسماحنا باستخدام بلدنا كقاعدة لعملية حفظ السلم في ليبريا، وهي حرب من ملامحها الأساسية قتل وتشويه المدنيين وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الهامة من خلال زرع الألغام الأرضية. إن هذه الأسلحة، التي تزرع بطريقة بدائية وغير دقيقة قد أدت الى الفتك بمواطنينا والى ترك أولئك الذين نجوا منها في حال مؤسفة للغاية. والألغام التي لم تنفجر تجعل من مهمة التعمير فيما بعد الحرب مهمة معقدة وأشد صعوبة بالنسبة لبلدي.

ونقتبس من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين حيث يقول:

"من بين جميع المهام التي تدخل في وضع أمة ما على طريق جديد يؤدي الى السلم والرخاء توجد مهمة فورية ربما تفوق كل ما عداها إلحاحا، وهي مهمة إزالة الألغام". (A/48/48، الفقرة ٤٥٩)

ثم يضيف الى ذلك قوله إنه:

"لا يمكن أن تنجح أي محاولة في سبيل إعادة الإحساس بالانتماء للمجتمع والأمن ما لم تنزع الألغام الأرضية بصورة ناجعة". (المرجع نفسه)

إن ملاحظات الأمين العام في محلها تماما. فالاحصاءات المؤلمة - وهي افتراضات تنقصها الدقة في بعض الحالات - تقدم صورة مزعجة، صورة توضح أن زيادة استخدام هذه الأجهزة المضادة للأفراد لها آثار خطيرة تتجاوز كثيرا الأهداف العسكرية. فإن لها الآن ضحايا أكثر من المدنيين غير المقاتلين في جميع القارات. والأرقام الأخيرة التي تبين أن هناك ما يقرب من ٥٠ مليون لغم أرضي في ١٠ بلدان حول العالم هي في رأينا أرقام متحفظة ولا تأخذ في الحسبان بصورة كاملة استخدام الألغام في حالات الصراع التي لا تكتسي طابعا دوليا. وسيراليون تحيط علما بإنشاء برنامج منسق لإزالة الألغام في إطار الأمانة التي نأمل أن تكون مقرا للتنسيق وتبادل المعلومات عن التدريب والمنشآت التقنية للدول الأعضاء في هذا المجال.

وبالنسبة لمجتمعات مثل مجتمعي، التي أصيب اقتصادها بالضعف بالفعل، بسبب هذا النشاط إرهاقا غير مقبول للمنشآت الطبية التي هي غير كافية أصلا. إن الزرع العشوائي، وغير المسجل في كثير من الأحيان، للألغام الأرضية في المناطق ذات الإمكانيات الاقتصادية العالية عموما - مثل المزارع والمراعي ومناطق المناجم عمل لا بد وأن يؤدي الى عرقلة استئناف النشاط الاقتصادي والتجاري بعد انتهاء الصراع عرقلة بالغة. وعواقب ذلك واضحة. وهذا هو السبب الذي من أجله نعتقد أن مبادرة المجموعة الأوروبية الى إدراج بند بشأن المساعدة في إزالة الألغام على جدول أعمال هذه الدورة قد جاءت في حينها تماما. إنها بهذا تسترعي انتباه المجتمع الدولي الى ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة من أجل مواجهة هذه الآفة، التي وصفتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها تهديد فعال يستخدم لإرهاب السكان بهدف منعهم من دخول أراضيهم.

يرى وفدي أن مشروع القرار A/48/L.5، الذي شاركنا في تقديمه هو خطوة أولى في سبيل تشجيع نهج منسق من جانب الأمم المتحدة تجاه مسألة إزالة الألغام، ولا سيما من خلال توفير الموارد، والتدريب، والمساعدة التقنية وإنشاء البرامج الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية لتمكين الدول الأعضاء المتضررة من بدء عملية إزالة الألغام وإعادة تأهيل ضحايا تلك الألغام لإدماجهم داخل المجتمع.

ومع ذلك، ينبغي، علاوة على ذلك، في رأينا، أن يتخذ إجراء حازم لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي لتحريم إنتاج وبيع واستخدام هذه الأجهزة التي لا يوجد لها مكان في المجتمع المتحضر، حيث أنها تنشر بصورة عشوائية الموت والتشويه الجسيم.

ولهذا تؤيد سيراليون بالكامل مشروع القرار وتتطلع الى تحقق المتابعة اللازمة له.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن نظر الجمعية العامة في مسألة إزالة الألغام تطور نرحب به. فالمشاكل التي يسببها الزرع العشوائي لملايين الألغام في أجزاء عديدة من العالم أصبحت الآن من الضخامة بحيث لا يمكن حلها إلا من خلال عمل متضافر يقوم به المجتمع الدولي بأسره.

لقد تغيرت تقنيات زرع الألغام بالإضافة الى طبيعة الألغام الأرضية نفسها فصارت لها أفظع العواقب. لم تعد الألغام توزع في مناطق محلية مثل أسلحة الميدان التكتيكية. بل إنها تغرس على مساحات

شاسعة من الأرض، وهدفها الظاهر هو بث الرعب في نفوس المدنيين وإخلاء الأرض. والكثيرون من ضحايا هذه الألغام من الأطفال الذين يشوهون ويعيشون مشوهين طوال حياتهم.

ويثور تساؤل عن أي نوع من الاجراءات ينبغي أن يتخذه المجتمع العالمي. ونحن نرى أنه ينبغي اتخاذ سلسلة من الخطوات في ثلاث مجالات: اجراءات تدريب وتعريف موجهة للبلدان المتضررة، واجراءات لتحسين تكنولوجيا إزالة الألغام، وأخيرا اجراءات لتعزيز المعايير القانونية فيما يتصل باستخدام الألغام.

ومعظم البلدان التي تتأثر بالمشكلة الخاصة بحقول الألغام غير المزالة تنقصها الخبرة اللازمة لرفع الألغام التي لم تنفجر وإزالة قابليتها للتفجر. ويمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تقدم مساعدة ضخمة بإقامة آليات مؤسسية لتبادل المعلومات والمعرفة، ولتدريب الأفراد في تقنيات إزالة الألغام. وفي هذا المقام، نقدر عميق التقدير الاجراءات التي اتخذتها المجموعة الأوروبية لتعزيز قدرات إزالة الألغام لدى البلدان المتضررة.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، يتعين إيلاء عناية لوجهين منفصلين. ينبغي إجراء دراسات بغرض تطوير تقنيات أفعل وأحدث لإزالة الألغام والمتفجرات التي لم تنفجر من مساحات واسعة. والواضح أن الأدوات المستخدمة حاليا في إزالة الألغام، والتي وصفها العلماء بأنها "آلات الحراسة المجلة"، غير كافية لهذه المهمة. ثانيا، هناك حاجة الى النظر في استصواب كفالة أن تكون جميع الألغام مجهزة بآليات تجعلها غير صالحة بعد فترة معينة.

ومن الضروري أيضا اتخاذ خطوات ترمي الى تشديد الجزاءات القانونية ضد الاستعمال العشوائي للألغام البرية. وينبغي وضع قوانين أكثر تشددا تجبر الجيوش على تسجيل مواقع الألغام حتى يمكن إزالتها بعد انتهاء الأعمال العدائية. ولا بد من حظر زرع الألغام في مساحات واسعة، وإسقاط الألغام من الطائرات، وغير ذلك من أساليب بعثرة الألغام بطريقة عشوائية. ويجب أن ينظر أيضا في حظر استعمال الألغام التي تخلف أثرا غير متناسب مع العرض، على السكان المدنيين، لا سيما الألغام المضادة للأفراد.

علاوة على ذلك، توجد حاجة الى توقيع عقوبات على الأطراف المسؤولة عن استعمال الألغام الأرضية دون تمييز. ومبدأ "الغرم على المسيء" وثيق الصلة بهذا الموضوع وينبغي تطبيقه بقوة. فأولئك الذين يزرعون الألغام ينبغي أن يجبروا على حصاد الآثار المترتبة على تسديد كلفة إزالتها وتدميرها. ونحن نرى أيضا أن الأطراف المتضررة لا يجوز أن يُطلب منها أن تتحمل التكاليف الباهظة والمطولة الناجمة عن إعادة تأهيل المشوهين والجرحى. وبدلا من ذلك، يجب على البلدان التي تلجأ الى هذه الأشكال الوحشية من الأعمال الحربية أن تتحمل التكاليف.

إننا مع الرأي القائل بأن هذه التدابير القانونية يمكن أن ينظر فيها مؤتمر استعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ التي تحظر استعمال الأسلحة الفتاكة - لا سيما البروتوكول الثاني لهذه الاتفاقية، المتعلق باستعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. ونؤيد، بالطبع، الاقتراحات المطروحة بغية عقد مثل هذا المؤتمر في المستقبل القريب. كما نشيد بالعمل الذي أنجزته لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن هذا الموضوع.

وستظل باكستان تولي اهتمامها الشديد لهذه المسألة، لأننا، أنفسنا، كما تدرك الدول الأعضاء جيدا، تأثرنا على نحو خطير بحرب الألغام البرية التي شنها الجيش السوفياتي على أفغانستان لقد استنزفت مواردنا الطبية إثر الجهود التي بذلناها من أجل معالجة وإعادة تأهيل آلاف االأفغانيين الذي شوهتهم الألغام. ولا نزال، حتى اليوم، نستضيف مليونا ونصف مليون لاجئ أفغاني ليسوا، على نحو مفهوم تماما، في وضع يسمح لهم بالعودة الى وطنهم الذي تنتشر فيه الألغام. إن جميع الجهود المبذولة من أجل إعادة إعمار أفغانستان، ومن أجل إعادة توطين شعبها، مآلها الفشل حتى يجري التصدي لمشكلة إزالة الألغام وحلها. وباكستان ملتزمة بالإسهام بكل ما في وسعها من أجل حل هذه المشكلة. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة نشطة من أجل إنجاز هذه المهمة.

السيد فيلشيز أشير (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بالنيابة عن بلدان امريكا الوسطى، أود أن أؤكد على الأهمية الخاصة التي تعلقها بلداننا على هذا البند الذي تكرم أعضاء الجماعة الأوروبية بتقديمه.

من المقدر أنه يوجد في الوقت الحاضر أكثر من ١٠٠ مليون لغم بري منتشرة في ما يزيد على ٦٠ بلدا. إن خطورة ووحشية الاستخدام العشوائي للألغام دون أي نوع من الضوابط أو أي سجل صحيح يتضمن مواقعها، كما يوصي به القانون الدولي، لم يحترما أي حدود. ففي مناطق تمتد من أفغانستان الى كمبوديا والى اثيوبيا، وفي الكويت وفي نيكاراغوا وفي السلفادور وبيرو

وجمهورية يوغوسلافيا السابقة، على سبيل المثال لا الحصر، تبلغ المعاناة الإنسانية حدا مهولا وتشمل آلاف القتلى والمشوهين وبإلحاق الضرر بالبنية التحتية الوطنية. ومن الوحشي بصورة خاصة الممارسة البغيضة التي تتمثل في إخفاء هذه الأسلحة المهلكة على شكل لعب الأطفال، مما يعرض حياة أشد الناس براءة للخطر.

وفي حالة نيكاراغوا مثلا، من المقدر أن حوالي ٠٠٠ ١٦٠ لغم خلفهـــا صراع العقد الماضي، لم يحدد موقعها بعد. وثمة حالة مشابهة تسود في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى.

وحسب الاحصاءات التي أعدتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن ٢٣ في المائة من الذين قتلوا بسبب انفجـــار الألغام كانوا أطفالا. وفي كابول، كان ٥٠ في المائة من الضحايا، نساء وأطفالا. أما في الصومال، فكان ٧٤,٦ في المائة مـــن ضحايـــا الألغام أطفالا تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٥ سنة. ونظرا لهذه الحالة الخطيرة، أقدمت الأمم المتحدة ومختلف مجموعات حقوق الانسان والمنظمات الدولية على تحذير المجتمع الدولي من الآثار المدمرة الناجمة عن استعمال الألغام، حيث أن هذه الألغام لا تستعمل لأغراض عسكرية فحسب، بل أيضا بهدف تحطيم معنويات العدو وشل قدرته على العمل، والتأثير بالدرجة الأولى على السكان المدنيين العزل.

إن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، التي بلغت ذروتها في الثمانينات، أعاقت التنمية في بلدان المنطقة، وزادت من تدهور مستويات الفقر، وعززت سباق التسلح، وأسفرت عن وفاة ٠٠٠ ٣٠٠ شخص وعن مليوني لاجئ ومشرد. وكان لكل هذا تأثير مباشر على مئات الأسر في أمريكا الوسطى، بسبب العنف الذي كان القاسم المشترك في الأزمة.

إن عدد ضحايا الحرب في نيكاراغوا وحدها يتعدى ٠٠٠ ١٠٠، منهم ٠٠٠ ١٦ معاق، معظمهم بسبب انفجار الألغام. ومعظم هؤلاء شباب ونساء وأطفال، من أجلهم اضطلعت الحكومة بمبادرات مختلفة، وهي تبذل جهودا كبرى مـــن أجـــل توفيـــر الوظائف أو تقديم المساعدة. وبلداننا التي عانت من آثار الحرب لأكثر من عقد، تستطيع، على أساس خبرتها بالذات، أن تشهد على الحالة المأساوية التي تواجه أي بلد به مناطق جغرافية واسعة مزروعة بالألغام.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام، لقيت نيكاراغوا حتى الآن تعاونا من منظمة الدول الأمريكية، ومجلس دفاع البلدان الأمريكية، ومن البلدان الصديقة. وقد انتهينا من المرحلة التحضيرية التمهيدية لإزالة الألغام، ودربنا مسؤولين وأفرادا من جيش بلدنا على تدمير الألغام. وهذا المشروع يجري تنفيذه على النحو الواجب، مما يؤدي بالتالي، الى إزالة الخطر عن مناطق يحتاج إليها من أجل الزراعة وتربية المواشي. ومع ذلك من الضروري بذل جهود إضافية.

إن القرار ٥٦/٤٧ بشأن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ولا سيما البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام، ذو أهمية خاصة بالنسبة لبلداننا. ويجب علينا أن نتجنب في المستقبل استعمال الألغام على الاطلاق، وبهذه الطريقة نزيل عوائق خطيرة تطيل أمد الآثار الناجمة عن الحروب حتى في زمن السلم.

وفي هذا الصدد، من المهم جدا لبلداننا أن تدرج أحكام في ولايات عمليات حفظ السلم، بعدما يتحقق السلم، بتدمير السلاح فضلا عن إزالة الألغام التي تستمر في معظم الحالات في التسبب بفقد أرواح إنسانية بريئة حتى بعد التوصل الى السلم. إن بلدان أمريكا الوسطى تؤيد الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277). ففي الفصل المتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، يؤكد على أهمية إزالة الألغام من البلدان التي وقعت ضحايا الصراع نظرا للآثار المؤذية التي يخلفها وجود الألغام والمتفجرات الأخرى غير المفجرة.

إن وجود الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة في أمريكا الوسطى قد أدى الى وقوع ضحايا عديدين. وآثارها لا تشكل خطرا على السكان المدنيين فحسب، بل إنها أيضا تعوق بدرجة كبيرة انتعاش الاقتصاد وإعادة بنائه وعودة المجتمع المدني الى الحياة الطبيعية.

وإننا نتفق مع الأمين العام في أنه من بين جميع المهام التي تدخل في وضع أمة على طريق جديد يؤدي الى السلم والرخاء، توجد مهمة فورية ربما تفوق كل ما عداها إلحاحا، وهي مهمة إزالة الألغام. ولا يمكن أن تنجح أي محاولة لإعادة الإحساس بالانتماء للمجتمع وبالأمن ما لم تنزع الألغام الأرضية بصورة ناجعة. وفيما يتعلق ببلدان أمريكا الوسطى، فهذه مهمة لا تحتمل التأجيل.

ونحن مقتنعون بأن المسؤوليـــة الأساسية عن إزالة الألغام في جميع البلدان التي كانت ضحية للصراع المسلح، تقع على عاتق الدولة التي زرعت فيها الألغام.

ولكننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا المهام الجسام ذات الأولوية التي تواجه بلدانا - مثل نيكاراغوا - معظمها بلدان نامية، أشاعت آثار الحرب فيها الدمار بعد سنوات طويلة من الصراع، وأنه يتعين عليها بذل جهود كبيرة لتحقيق المصالحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن أن تلك البلدان تفتقر الى الموارد التقنية والمالية اللازمة للاضطلاع بإزالة الألغام على نحو تام.

ومن المقدر أن تمضي عدة عقود قبل التمكن من إزالة ملايين الألغام. وقد صرح السيد جان الياسون وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية، بأن الخبراء يقدرون أن شبح حقول الألغام قد يستغرق من ٤٠ الى ٥٠ سنة قبل أن يستريح في مرقده. ولذلك فإننا نرى أن اعتماد الجمعية لمشروع القرار A/48/L.5 بشأن المساعدة في إزالة الألغام أمر ملح ويأتي في وقته المناسب تماما. ويتفق وفدنا تمام الاتفاق مع فحوى ونطاق هذه الوثيقة.

ومما له أهمية خاصة، إنشاء صندوق تبرعات خاص لتمويل برامج الاعلام والتدريب في مجال الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام. ومع ذلك، فإن وفدنا يرى أن العمل الذي مازال يتعين إنجازه معقد للغاية، ومن ثم تقتضي الضرورة الحيوية من الأمم المتحدة أن توسع نطاق برامج مساعدتها في مجال إزالة الألغام، بمساعدة المجتمع الدولي.

ومن هنا، يتعين على الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لضمان تقديم المساعدة الانسانية ونقل اللاجئين، وتوثيق التعاون بين إدارة الشؤون الانسانية وعمليات حفظ السلم، والنظر باستفاضة في مختلف السبل لتعزيز الموارد من أجل وضع برامج لتمويل عملية إزالة الألغام. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تقوم بجمع المعلومات وإجراء الدراسات المقارنة بشأن بحث وتحليل الصكوك القانونية القائمة، بهدف مواءمتها مع الواقع الدولي الجديد.

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يرحب وفد اكوادور بالمبادرة التي قامت بها بلدان الشمال الأوروبي وبلدان الجماعة الأوروبية، باقتراحها، في مشروع القرار A/48/L.5، على الجمعية العامة أن يتخذ المجتمع الدولي سلسلة من الاجراءات للتصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في الألغام التي زرعت في مختلف أرجاء العالم.

وقد اتخذت الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهيئات كثيرة أخرى، سواء حكومية دولية أو خاصة، التدابير بهدف التعاون مع الدول التي تعاني من الحالة المأساوية الناجمة عن المسألة التي نناقشها الآن. ونحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار يتيح تنسيق تلك الجهود على النحو الواجب، ووضع الخبرة الثمينة للدول والكيانات الأخرى المشتركة في العملية تحت تصرف من هم في أشد الحاجة إليها، بطريقة مرنة وفعالة وفي الوقت المناسب.

إن الأرقام تتحدث عن نفسها. فالألغام المقدر إزالتها يتراوح عددها ما بين ١٠٠ مليون و ٢٠٠ مليون لغم، مبعثرة في جميع أنحاء العالم، في أفغانستان وغواتيمالا وكمبوديا وموزامبيق، ولاو والصومال وفي أماكن أخرى. ويشكل هذا الوضع تهديدا للسكان المدنيين في كثير من المناطق. غير أن الاحصاءات التي تتناول عدد الضحايا نادرة. ويكفي القول بأنه مقابل كل واحد من الأحياء يوجد إثنان من القتلى بسبب الألغام. ويحتاج ثلاثة من كل أربعة أحياء ممن يمسون الألغام الى عمليات بتر للأعضاء. وفي البلدان المتضررة من الألغام، يصاب بهذه المتفجرات ٢ في الألف من السكان، وفي بعض البلدان، مثل الصومال، يشكل الأطفال تحت سن ١٥ سنة أكثر من ٧٠ في المائة من الجرحى.

ومنذ بضع دقائق، ذكرنا ممثل نيكاراغوا ببيانات وزير خارجية نيكاراغوا في هذا الصدد، فقد تكلم عن المهمة الجسيمة المتمثلة في إزالة ١٦٠ ٠٠٠ لغم من ٨٠٠ موضع في مختلف المناطق، من بينها ٢٠٠ موضع يصعب تحديدها. وطبقا لتقديرات رسمية، يوجد في نيكاراغوا لغم لكل ٣٠ شخصا.

ولا يسع اكوادور المخلصة لمبادئها الانسانية، أن تظل لا مبالية بهذه الحالة المرعبة، ولذلك فقد قررت تأييد مشروع القرار، لأننا نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح. لكننا نرى أنه يتعين على الأمين العام، لدى إعداده التقرير الذي طلب منه في الفقرة ٥ من مشروع القرار، بشأن مدى ملاءمة إنشاء صندوق لتمويل برامج إزالة الألغام، أن يضع في اعتباره المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق البلدان التي انتجت وصدرت هذه المتفجرات.

وطبقا لتقرير صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هناك دولة واحدة تحقق ربحا يصل الى ١٦٨ مليون دولار، من منظومات الألغام العنقودية، بما في ذلك المكونات المضادة للأفراد. والفرص المتاحة لهذا النوع من منظومات الألغام في الأسواق الدولية تدفع بكثير من الشركات للاستثمار في استحداث

تكنولوجيات جديدة لا تعزز الأرباح في قطاع واحد فحسب من قطاعات سوق الأسلحة، بل تعمل أيضا على تحسين تكنولوجيا الألغام بحيث يتعذر إزالتها أو تدميرها.

وعلى الرغم من أن هذا الموضوع سيكون قيد البحث في الوقت المناسب، في اللجنة الأولى، وهي اللجنة المسؤولة عن مسائل نزع السلاح، فإنني أرى أنه لدى إعداد الآليات المالية لعملية إزالة الألغام، ينبغي لأولئك الذين يجنون فائدة مالية من بيع الألغام، أن يتحملوا مسؤوليتهم، وأن يسهموا في تمويل البرامج الخاصة باستئصال هذا الخطر الذي يهدد السكان المدنيين، فاقتطاع هامش ضئيل من أرباحهم كفيل بأن يسير الاضطلاع بهذه المهمة الانسانية، ويحقق فائدتين: من ناحية - تفادي فرض عبء إضافي من المساهمات، على البلدان التي يتزايد ترددها في تخصيص الأموال من أجل التعاون الدولي؛ ومن ناحية أخرى، سيبين بوضوح أين تقع المسؤولية القانونية، لا المسؤولية الاخلاقية وحدها، عن هذه المشكلة العالمية.

وبالمثل سيتعين على الأمين العام، وهو يعد التقرير المطلوب منه بموجب مشروع القرار، أن يأخذ في حسبانه الالتزامات المحددة بموجب البروتوكول المتعلق بحظر استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى المترتبة على الدول التي زرعت تلك الألغام.

ولذلك، فإننا نحث الدول الأعضاء على أن تأخذ هذه الاعتبارات في حسبانها عندما تعد ردودها على الأمين العام، ونحن نطلب الى الأمين العام أن يصمم ويقترح الآليات المناسبة لوضع هذه الاقتراحات موضع التنفيذ، بطريقة فعالة، لدى تنفيذ مشروع القرار الذي نثق بأنه سيعتمد اليوم بالأغلبية الساحقة.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، ولأشيد بكم للإنجازات التي حققتموها حتى الآن.

وأود أيضا أن أشيد بالجماعة الأوروبية لاتخاذها زمام المبادرة القيمة المتمثلة في إدراج البند "المساعدة في إزالة الألغام" في جدول الأعمال؛ لما لهذا البند من أهمية بعيدة الأثر بالنسبة لعملية التعمير ولتدابير بناء السلم في فترة ما بعد الحرب، في المناطق المضطربة في كل أنحاء العالم.

فمن كمبوديا وأفغانستان إلى موزامبيق وكرواتيا تزهق في كل أسبوع ١٥٠ روحا غالية، لا على أيدي قناصة لا يعرفون الرحمة، أو نتيجة لنيران مدافع المورتار التي تطلق عن عمد، وإنما بسبب الألغام الأرضية الخادعة تماما. وتقدر الأمانة العامة للأمم المتحدة أن هناك ٦٢ بلدا نكبوا بقرابة ١٠٠ مليون لغم أرضي. وجمهورية كرواتيا أحد هذه البلدان، حيث بث حاليا ما يقرب من ٣ ملايين لغم في مساحة من الأرض تبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ هكتار، بالاضافة إلى وجود أنواع أخرى من الأجهزة المتفجرة في مليون هكتار من الأراضي.

إن حقول الألغام الموجودة في أراضي كرواتيا لا تعرض فحسب أمن الناس الذين يعيشون في المنطقة لخطر جسيم، بل إن وجود الألغام يلقي أيضا عبئا ثقيلا على اقتصاد كرواتيا. لهذا، فقد أضطرت حكومة بلدي إلى أن تضطلع ببرنامج لتخليص أراضيها من الأجهزة المتفجرة. ومما يؤسف له أن تنفيذ هذه المهمة شاق جدا، خاصة وأن الموارد الموجودة لدينا محدودة، ومعداتنا غير كافية. وعلاوة على ذلك، شهدت كرواتيا مرور دورتين حصاديتين تركتا كميات هائلة من أوراق الشجر والنباتات التي تغطي الأرض مما يضعف الرؤية العادية التي يمكن أن تكون حيوية للكشف عن الألغام. كما تهيئ هذه التعقيدات على الأرض ظروفا مثلى للانفجارات العارضة، مما يزيد من تهديد حياة المدنيين، لا سيما الموظفين المدربين على تطهير الأرض من الألغام.

ونظرا للمتطلبات المالية والتكنولوجية الكبيرة لبرنامج تطهير الأرض من الألغام، فإن، كرواتيا التي تواجه حاليا ضائقات اقتصادية، غير قادرة على حل المشكلة بمفردها، على الرغم من أنها تحاول تحقيق أقصى استفادة ممكنة من برنامجها الخاص. وتقوم حكومة كرواتيا حاليا بإيواء ٠٠٠ ٢٧٠ من المشردين، وما يزيد على ٠٠٠ ٢٨٠ من اللاجئين من جمهورية البوسنة والهرسك المجاورة. وبالاضافة إلى تمويل المساعدة الانسانية لأكثر من نصف مليون شخص، فإن كرواتيا تكافح الآن في مواجهة خسائر اقتصادية جسيمة وتدهور صناعي نتيجة للعدوان الصربي المدمر. ووجود ألغام أرضية يسبب خسائر سنوية تبلغ ٢٣٠ مليونا من الدولارات في القطاع الزراعي وحده، بالاضافة إلى ٧٠ مليونا من الدولارات في قطاعي الحراجة والصيد. ونتيجة لهذه الظروف يوجد ٠٠٠ ٣٣٠ هكتار من الأراضي المعطلة.

ويعتبر وجود برنامج دولي شامل للمساعدة في

إزالة الألغام خطوة هامة في العملية الاجمالية لتعمير البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. ولدى تطبيق برنامج إزالة الألغام، لابد من إعادة النظر في الظروف الخاصة لكل بلد، ليس فقط من وجهة النظر الجغرافية أو التقنية وإنما من وجهات النظر الأخرى. وبالنسبة لكرواتيا، سييسر هذا البرنامج عملية انتعاشها الاقتصادي وعودة البيئة المناسبة للحياة الطبيعية والآمنة، كما أنه سيسهل عودة اللاجئين والمشردين، ويخفف حواجز المواصلات والاتصالات، ويؤمن حياة المدنيين والموظفين التابعين للأمم المتحدة، ويسهل إدماج المناطق التي تحميها الأمم المتحدة في جمهورية كرواتيا.

ويشكل وجود الألغام تهديدا مستمرا لحياة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في بعثات حفظ السلام. كما أنه يقيد تحرك قوات الأمم المتحدة، سواء كانت تقوم بتوصيل المعونة الإنسانية أو بحفظ السلام في المناطق المتعادية. وهذا سبب إضافي وهام أيضا لضرورة إدراج مسألة "المساعدة في إزالة الألغام" في جدول أعمال الأمم المتحدة.

لقد اشتركت جمهورية كرواتيا في تقديم مشروع القرار المعروض أمام الجمعية العامة، يحدوها أمل صادق في أن تظهر في القريب العاجل نتائج مناقشتنا اليوم في المناطق التي تحولت، بسبب وجود الألغام إلى "حقول للقتل".

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الألغام البرية آفة غادرة. فهي تقتل وتشوه الناس، وخصوصا من المدنيين، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

وتنضم نيوزيلندا إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن القلق البالغ إزاء الآثار المدمرة التي تسببها الألغام البرية التي لم تتم إزالتها والموضوعة بطريقة عشوائية ومجهولة، للمدنيين في بلدان مثل كمبوديا وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة.

وبالاضافة إلى ما للألغام البرية من آثار مدمرة على الأفراد الذين يمسونها، فإن لها آثارا اقتصادية واجتماعية بالغة الضرر. فالألغام البرية التي لم تتم إزالتها، المزروعة في الحقول والغابات والمجاري المائية، تحول دون زراعة الأغذية والمحاصيل، وتربية الماشية، وإصلاح الأراضي. وتحرم هذه الأسلحة المدنيين في المناطق التي خربتها الحروب من الحق في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

كما تتأثر بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تتعرض في بعض الحالات للتهديد من الألغام البرية التي تشكل خطرا على سلامة الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام.

وتؤيد نيوزيلندا تمام التأييد الدعوة إلى وضع برنامج شامل للمساعدة في إزالة الألغام. وبالنسبة لنا لا يعتبر هذا البند مجرد بند يحظى باهتمام نظري. فقد شهد حفاظ السلام النيوزيلنديون الآثار المدمرة للألغام البرية خلال عمليات عديدة للأمم المتحدة في بلدان مثل أفغانستان من جراء هذه الأسلحة. وقد ساهمت نيوزيلندا عبر السنين في برنامج التدريب على إزالة الألغام في أفغانستان.

وتمثل عمليات إزالة الألغام جزءا هاما من مساهمة نيوزيلندا في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى اصلاح وتعمير أجزاء من كمبوديا. ويعمل موظفون نيوزيلنديون مع غيرهم من حفاظ السلام المشتركين في عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لإنشاء مركز عمليات إزالة الألغام في كمبوديا. ويشرف المركز على عمليات إزالة الألغام وعلى برامج التثقيف والتوعية المتعلقة بإزالة الألغام في كمبوديا، ومن المتوقع أن تتولى الحكومة الكمبودية بنفسها هذه العملية في وقت قريب.

إن الضوابط الخاصة باستخدام الألغام البرية قليلة. والاتفاقية المتعددة الأطراف والمحددة الوحيدة للسيطرة على استخدام الألغام البرية هي البروتوكول الثاني لما يعرف بشكل عام بالاتفاقية الخاصة بالأسلحة اللاإنسانية.

وتعتبر هذه الاتفاقية وثيقة هامة في حد ذاتها. بيد أنه ينبغي أن تعالج الدول الأطراف بعض مواطن الضعف الخطيرة التي تحد من فعالية الاتفاقية، وخصوصا فيما يتعلق بالبروتوكول الثاني. ومثال ذلك، أنه بينما يدعو البروتوكول إلى إزالة الألغام بعد انتهاء الصراع، لا توجد أية آلية تحقق لضمان الامتثال. كما أنه في الحالات التي يكون فيها عدم الامتثال واضحا، تفتقر الاتفاقية إلى أحكام للإنفاذ. لذلك تؤيد نيوزيلندا الدعوة إلى عقد مؤتمر استعراضي يسعى إلى تعزيز الاتفاقية بحيث تضع في اعتبارها هذه المسائل. وينبغي لمثل هذا المؤتمر أن يركز بأقصى إلحاحية على قضية إزالة الألغام، وأن يجعل مسألة وضع ضوابط فعالة على هذه الأسلحة أولويته الأولى.

وبغية توضيح استنكافنا لما للألغام البرية من عواقب وخيمة، ولكي نشارك مشاركة كاملة في عملية المؤتمر الاستعراضي، فقد صادقت نيوزيلندا على

الاتفاقية، ونحن نحث الأطراف الأخرى على أن تفعل نفس الشيء ونلاحظ أنه يبدو من المرجح أن يعقد المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥، ومن شأن ذلك أن يعطي الأطراف الموقعة فرصة كافية للمصادقة عليها.

وفي هذه الأثناء ينبغي لنا، إلى أن يتم هذا الاستعراض، أن نشجع الحوار بين الدول المعنية، بشأن الألغام البرية. ونحن نؤيد الاقتراحات الخاصة بانشاء فريق من الخبراء لتسهيل المناقشات حتى وقت انعقاد المؤتمر.

إلا أن استخدام الألغام البرية من جانب الدول لا يمثل المشكلة الوحيدة. فالقضية الأخرى التي تبعث على القلق هي أن الألغام البرية أصبحت تستخدم في الآونة الأخيرة في الصراعات لا من جانب الدول وحدها، ولكن أيضا من جانب مجموعات لا يمكنها أن تمثل على طاولة التفاوض في الأمم المتحدة، ولابد من وضع نمط معين للرقابة الفعالة على استخدام الألغام البرية من جانب الجماعات التي لا يمكنها أن تكون طرفا في أية اتفاقية.

ويمكن تناول هذه المسألة عن طريق بحث الاتجار في الألغام البرية واعتماد تدابير تحد من الإمداد بها أو تمنع هذا الإمداد. وفي هذا الصدد، تسلم نيوزيلندا بالاجراءات الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بفرض وقف مؤقت على نقل الألغام البرية.

إن نيوزيلندا تعتبر أن الاستخدام العشوائي الواسع النطاق للألغام البرية، وآثاره على المدنيين مشكلة تبعث على القلق العميق. ويجب علينا أن نعمل معا لوضع ضوابط بشأن استخدام تلك الأسلحة.

وتعمل نيوزيلندا بالفعل في هذا الصدد مع بلدان أخرى، تحت رعاية الأمم المتحدة، وسنستمر في تقديم كل مساعدة ممكنة لإزالة الألغام عمليا، عندما يطلب منا ذلك.

ولذلك تؤيد نيوزيلندا بكل حرارة مشروع القرار الحالي الذي يسعى إلى تشجيع وتنظيم وتنسيق المساعدة الوطنية والاقليمية والعالمية بشأن إزالة الألغام.

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بالفرصة التي أتيحت له بالمشاركة في هذه المداولات بشأن البند الجديد والهام من جدول الأعمال المتعلق بإزالة الألغام. لقد استمعنا إلى العديد من الوفود التي تؤكد على أهمية هذه المسألة التي قدم بشأنها مشروع القرار المعروض علينا.

وقد أكد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، الذي نظرنا فيه في الاسبوع الماضي، على أهمية إزالة الألغام عندما قال:

> "من بين جميع المهام التي تدخل في وضع أمة ما على طريق جديد يؤدي إلى السلم والرخاء توجد مهمة فورية تفوق كل ما عداها الحاحا، وهي مهمة إزالة الألغام". (A/48/1، الفقرة ٤٥٩).

وأشار في تقريره إلى الحالة في أفغانستان وأنغولا والصومال وكمبوديا وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة قائلا:

> "لقد تركت ملايين الألغام في مناطق النزاع في مختلف أنحاء العالم". (المرجع نفسه)

إن وجود الألغام يمثل عقبة رئيسية في سبيل إعادة التوطيد، وإصلاح هياكل النقل الأساسية، وكذلك في سبيل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وانتهى الأمين العام إلى أنه لا يمكن أن تنجح أي محاولة في سبيل إعادة الاحساس بالانتماء للمجتمع وبالأمن، مالم تنزع الألغام الأرضية بصورة ناجعة.

كما أننا نرحب بقيام الأمين العام ببدء برنامج عمل منسق من أجل إزالة الألغام، تشترك فيه إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلم وهيئات مختصة أخرى.

ذكر الأمين العام في تقريره أن الحرب الأخيرة في أفغانستان خلفت مالا يقل عن ١٠ ملايين لغم، وأن الألغام المتبقية دون إزالة لا تزال تعرقل على نحو خطير إعادة الحياة الطبيعية في أجزاء كثيرة من ذلك البلد. كما أشار الأمين العام في تقريره أيضا إلى ما تحقق من نجاح في استخدام كلاب الكشف عن الألغام. وتفخر تايلند بالاشتراك في هذا الجهد. فقد شاركت أفرقة كلاب الكشف عن الألغام التابعة للجيش الملكي التايلاندي، ليس فقط في إزالة الألغام عمليا، ولكن ايضا في تدريب الأفرقة المحلية لكلاب إزالة الألغام.

وفي كمبوديا، حيث تدخل البلاد مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية والتعمير بعد النجاح في إجراء انتخابات عامة، وفي إنشاء حكومة جديدة، ما زال يتعين التغلب على عدد من العقبات والمشاكل الحافلة

بالتحديات. ومسألة إعادة توطين آلاف النازحين والجنود المسرحين تحظى بأولوية عالية. فهؤلاء الناس الذين يمثلون أغلى ثروة بشرية لكمبوديا، يجب أن يتمكنوا من العودة إلى قراهم ومن العيش بصورة طبيعية، وبالتالي الاسهام في تعزيز اقتصاد بلدهم. ومن سوء الطالع أن عملية إعادة التوطين كانت صعبة لأن جزءا كبيرا من أراضي كمبوديا زرعت فيه الألغام خلال الصراع المسلح الذي استمر عقدا من الزمان. ووفقا لما ذكره الأمين العام، هناك ما يقدر بخمسة ملايين لغم تنتشر في جميعى أنحاء المناطق الشرقية. ولهذا السبب بالذات نعتبر أن إزالة الألغام أحد الشروط المسبقة الأساسية لعملية إعادة تعمير كمبوديا. إن الفشل في الاضطلاع بهذه المهمة سيعرض آلاف الأرواح للخطر، وسيشكل تهديدا مستمرا لسلامة الموظفين الدوليين المشاركين في العمليات الانسانية وفي المساعدة الانمائية.

وقيل أيضا إن الحرب في كمبوديا قد تكون أول حرب في التاريخ قتلت فيها الألغام عددا من الأفراد يزيد على العدد الذي قتله أي نوع آخر من السلاح. وحتى الآن مازال أفراد الشعب في كمبوديا يتعرضون للموت أو لفقد أطرافهم بمعدل يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فرد شهريا وذلك نتيجة لوجود ٤ ملايين لغم بري تقريبا تركت في مكانها حتى الآن. ومن المؤسف أن هذه الحالة لا توجد فقط في كمبوديا ولكنها توجد أيضا في أنغولا وأفغانستان وموزامبيق وفي أماكن أخرى. ولذلك يشارك وفدي في حث المجتمع الدولي على أن يعي أهمية مسألة إزالة الألغام، وأن يساعد تلك البلدان في عملية قد تستغرق عقودا، من الزمن خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الأمر يتعلق بملايين الألغام.

وقد أرسلت تايلند، من جانبها، كتيبتين هندسيتين إلى كمبوديا للمساعدة في إزالة الألغام وإعادة بناء الطرق الرئيسية وتعتبر احدى الكتيبتين جزءا من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، أما الكتيبة الأخرى فهي جزء من مساعدتنا الثنائية لكمبوديا وذلك بالاضافة إلى الأشكال الأخرى للمساعدة الثنائية في ميدان تنمية الموارد البشرية. ولا أود أن أبالغ في أهمية إسهام تايلند؛ بيد أن هذا الاسهام، حتى وإن بدا رمزيا، يعبر بجلاء عن رغبتنا في تقديم المساعدة كلما أمكننا، وعندما يطلب منا ذلك. والواقع أن تايلند مستعدة للاستمرار في تقديم المساعدة اللازمة، كما فعلنا في الماضي، سواء في مجال تطوير الهياكل الأساسية أو في مجال تنمية الموارد البشرية.

يود وفدي أن يهنئ بلجيكا والمجموعة الأوروبية، وهما المقدمان الأصليان لهذا البند الهام الذي جاء في أوانه، لوضعه تحت نظر الجمعية العامة. ونحن نؤيد مشروع القرار المعروض علينا، وقد شاركنا في تقديمه، ونتطلع إلى التقرير الشامل الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدمه قبيل الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونرى أنه ينبغي دراسة إمكانية إنشاء صندوق استئماني طوعي لإزالة الألغام.

يشارك وفد بلادي الوفود الأخرى في الإعراب عن أمله في أن يحظى مشروع القرار المعروض علينا بأوسع تأييد ممكن.

الأمير سيسوات سيريرات (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعرب عن خالص شكره للمجموعة الأوروبية وشتى البلدان الصديقة الأخرى، على مبادرتها بعرض مشروع القرار A/48/L.5 المعنون "المساعدة في إزالة الألغام" في إطار البند ١٥٥ من جدول الأعمال.

يفترض أن تكون كمبوديا قد طوت فصلا من ٢١ سنة من ويلات الحرب، ولكن الشعب الكمبودي لا يزال يعاني من مجموعة لا تلين من كوارث صنعها الإنسان، نجمت عن الأعداد الهائلة من الألغام البرية التي بثت في كل حقول بلدي خلال الحرب. واليوم، وفيما يدخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ بفضل اتفاق باريس للسلام المعقود في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وفيما يسود السلم من جديد في البلاد، ما زالت آلاف الألغام موجودة على طول ممرات المشاة، وفي حقول الأرز، وفي مجاري الأنهار، وحول القرى والنجوع.

وشعب بلدي يشير إلى الألغام الأرضية على أنها "حراس أبديون" لا ينامون أبدا وعلى استعداد دائم لإطلاق النار. ومالم تطهر هذه الألغام وتدمر، ستستمر في قتل المدنيين الأبرياء بعد وقت طويل من بدء القرن الحادي والعشرين. وعلى خلاف القنابل ودانات المدافع، المصممة على نحو خاص لتنفجر لدى إقترابها من هدفها أو إصابته، فإن الألغام الأرضية تظل ساكنة في مكانها إلى أن يمس شخص ما أو سيارة ما أو حيوان آلية تفجيرها. وهذه الألغام الأرضية أسلحة عمياء لا يمكنها أن تفرق بين الجندي والمدني. وهي لا تعترف بمعاهدات السلام أو بوقف إطلاق النار. وسيستمر وجودها مدة طويلة بعد إنتهاء الحرب. وستتسبب في تشويه وقتل أبناء وأحفاد الجنود الذين بثوها.

وفي الحرب أو السلم تكون فرصة الأفراد العسكريين الذين يصابون بجراح بسبب الألغام الأرضية لتلقي الرعاية الصحية السريعة أكبر من فرصة المدنيين، وكما نعرف جميعا، فإن الجنود المشاة يتنقلون في مجموعات ويحملون معهم معدات الإسعافات الأولية ومعدات الإتصالات. ويمكنهم دائما الاتصال بقواعدهم العسكرية أو معسكراتهم لطلب المساعدة، ومن جهة أخرى، فإن عددا قليلا، إن وجد، من المدنيين المحاصرين في مناطق الحرب أو بالقرب منها، هو الذي تتوفر له الفرصة للحصول على تسهيلات الإجلاء السريع. وأكثر المدنيين تعرضا لانفجار الألغام الأرضية هم الريفيون الفقراء الذين يعيشون بعيدا عن البلدات أو المدن، والذين لا تتوفر لهم الفرصة للحصول على التسهيلات الطبية اللازمة. والفلاحون الفقراء الذين يبحثون عن الحطب أو الغذاء، أو الذين يحرثون الأرض في حقولهم، يتعرضون للخطر على وجه الخصوص. والأطفال الذين يرعون الماشية هم بالمثل أشد عرضة لهذا الخطر. وفي بعض الأحيان، فإن الأطفال الذين تثير اهتمامهم الأشياء غير المألوفة والذين لا يدركون ما تمثله من أخطار، يلعبون بالألغام التي يعتقدون أنها لعب، وهو ما يترتب عليه آثار وخيمة.

وحتى عندما يحصل المدنيون المصابون بألغام أرضية على التسهيلات الطبية، فإنهم في معظم الأحيان لا يتلقون الرعاية السليمة بسبب عدم توفر أفلام أشعة إكس أو مواد التخدير أو معدات الجراحة أو المضادات الحيوية، أو بسبب نقص في إمداداتها. وبصورة عامة، فإن ضحايا الألغام الأرضية معرضون أكثر من غيرهم من ضحايا الذخائر الأخرى لعمليات جراحية لبتر الأطراف.

والأسبوع الماضي لا غير، وجهت حكومتي التي يترأسها صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم رانارید وسعادة السيد هون سن، رسالة إلى الأمين العام بشأن مشكلة الألغام البرية الحرجة في كمبوديا، قالا فيها إن مشكلة الألغام في كمبوديا في الوقت الراهن مشكلة مروعة وتمثل عقبة كؤود على طريق النمو والتنمية والأمان. فالألغام تقتل أو تشوه أكثر من ٣٠٠ كمبودي في الشهر. وهي تحول دون الوصول إلى الأراضي من أجل زراعة الأغذية، وإعادة توطين المشردين؛ وتمثل عبئا ضخما على الهياكل الأساسية المحدودة أصلا، وتنكر على الكمبوديين حقهم الأساسي في الاستمتاع ببيئة آمنة.

وكمبوديا، التي يبلغ تعداد سكانها ٩ ملايين نسمة، توجد فيها أصلا أعلى نسبة من المعوقين بدنيا من بين كل بلدان العالم. ويوجد في كمبوديا الآن ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ من المبتورين نتيجة انفجار الألغام. ومعظم الاصابات تحدث بين الفلاحين المدنيين الذين يدوسون الألغام بأقدامهم أثناء جمع الحطب أو حصاد الأرز أو رعي الماشية أو صيد الأسماك. وقد مات عدد مماثل تقريبا بعد أن نزفت دماؤهم دون أن يكتشفهم أحد في الحقول، أو بسبب إصابتهم بجراح وعدم وجود وسائل نقل تحملهم إلى حيث يلقون الرعاية الصحية.

ومعظم المبتورين يتركون المستشفى بعد شفائهم دون أمل في المستقبل. وكمبوديا بلد زراعي وتحتاج إلى القوة العضلية لكل مواطن سليم البدن حتى يمكنها البقاء. والزراعة في بلدنا كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، وتتطلب مشاركة كل فرد. والشخص المعوق بدنيا يمكن أن يصبح عبئا على الأسرة، وعالة، يأكل ولا ينتج شيئا. ويحزنني أن أقول للجمعية العامة إن كمبوديا بعد ٢١ سنة من الحرب والمعاناة، لا تزال تفتقر إلى مراكز إعادة التأهيل وإلى القوانين التي توفر للمعوقين الحماية من الاستغلال أو التمييز.

ولكن في الدستور الجديد الذي أصدره صاحب الجلالة نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، منحت الحكومة الكمبودية الملكية الأولوية لإنشاء مراكز لإعادة تأهيل المعوقين لمساعدتهم على التكيف على حياتهم الجديدة حتى لا يصبحوا متسولين أو مجرمين أدنياء. والعديد من المبتورين الذي لا يمكنهم العثور على عمل ينجرفون إلى العاصمة بنوم بنه أو إلى المدن الكبيرة الأخرى ويصبحون عبئا على الحكومة ومشهدا غير سار للزائرين والكمبوديين على حد سواء.

ووفدي يعرف أن مشكلة الألغام البرية ليست مشكلة تواجهها كمبوديا وحدها، بل إن نفس الحالة موجودة في أفغانستان وأنغولا، ولبنان، والصومال، والبوسنة والهرسك، وهي بلدان دمرتها الصراعات والحروب الطويلة أيما تدمير.

ووفدي يشعر بعظيم الامتنان للمنظمات غير الحكومية، مثل صندوق بريطانيا العظمى الاستئماني لكمبوديا، ومشروع الهند الصينية وغيرهما الكثير، وبخاصة المنظمة الدولية للمعوقين، وهي منظمة إنسانية تتخذ من بلجيكا مقرا لها، ويوجد لها ١٣ ورشة للأطراف الصناعية في جميع أرجاء كمبوديا. وهذه المنظمات ساعدت في إعادة تأهيل المعوقين الكمبوديين، ضحايا الألغام الأرضية.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه الممثلين هنا إلى مشكلة الألغام الأرضية المبعثرة في جميع أرجاء كمبوديا، ويطلب من المجتمع الدولي المساعدة والتعاون

المستمرين لإزالة أكبر عدد ممكن منها.

وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ستنهي أعمالها في كمبوديا رسميا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وبحلول هذا الوقت، سيكون الموظفون الدوليون قد تركوا كمبوديا ولن يكون هناك مستشارون لمساعدة الكمبوديين في المسائل المتعلقة بضمان السلامة، والمسائل التقنية، واللوجيستية، والمسائل الخاصة بالاتصالات، والمسائل المالية، ومسائل الاتصالات بالصندوق الاستئماني لإزالة الألغام الخاص بمركز عمليات إزالة الألغام في كمبوديا، التابع للأمم المتحدة. ولحد علمنا فإن عمليات إزالة الألغام ستتوقف بدءا من أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

ونحن نحتاج إلى مساعدة فورية من الأمم المتحدة، إذا ما كان لنا أن نجد حلا قبل فوات الأوان. وأقترحت ودرست حلول على المستوى الثنائي ولكن العملية ستستغرق شهورا. وسيتدهور مركز عمليات إزالة الألغام في كمبوديا، وستكون هناك حاجة لجهد كبير ليستأنف عمله من جديد.

إن التوصل إلى حل لمشكلة الألغام الأرضية في كمبوديا أصبح أمرا ملحا. ويبدو أن الحل الوحيد لمواصلة التطهير هو تمديد فترة عمل الموظفين الدوليين المتبقين في مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في كمبوديا، لمدة ٦٠ يوما أخرى ريثما تحسم كل القضايا.

أنجزت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا الكثير بإنشائها مركز عمليات إزالة الألغام في كمبوديا. ومن غير المجدي أن نسمح بإغلاق المركز بسبب الافتقار الى فريق استشاري دولي صغير. لقد قام المركز بتطهير أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ ٣ متر مربع من حقول الألغام. وهذه المهمة الخطرة تتطلب ميزانية كبيرة للمعدات الخاصة للسنوات الخمس الى العشر القادمة. ويأمل وفد بلدي في أن يتسنى للمجتمع الدولي المساعدة في جعل كمبوديا آمنة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

ونظرا للأهمية التي تعلقها بلدان معنية كثيرة على هذه المسألة الخطيرة، فإن وفد بلدي يحث المجتمع الدولي على تقديم التأييد اللازم للحصول على مساعدة تلك البلدان وتعاونها. ويعي وفدبلدي تماما الإسهام الملموس الذي يقدمه المجتمع الدولي بالاستجابة لمشكلة الألغام في كمبوديا، ونشعر بالامتنان العميق لمن كان ردهم إيجابيا للغاية، وأظهروا استعدادهم للاستمرار في مساعدة كمبوديا وإنقاذها من هذا الكابوس المرعب.

وفي هذا السياق، يسعد وفد بلدي أن يشترك في تقديم مشروع القرار A/48/L.5، المعنون "المساعدة في إزالة الألغام"، تحت البند ١٥٥ من جدول الأعمال.

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية): ظلت المناطق التي كانت مسرحا للعمليات الحربية، وزرعت بها أعداد كبيرة من الألغام، تشكل مناخا للرعب والخوف، ومصدرا للقلق، وعائقا أمام النهوض بالتنمية الاقتصادية، ولجهود الحد من تدهور البيئة. وقد أدركت الجمعية العامة منذ مدة طويلة الآثار الوخيمة للألغام واتخذت بهذا الشأن العديد من القرارات كان آخرها القرار ١٩٧/٤٠. وقد أوضحت الجمعية العامة في هذه القرارات الأخطار الناجمة عن وجود المخلفات المادية للحروب، لا سيما الألغام، لما تسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات، وإعاقتها بشكل خطير لجهود الاستصلاح والتعمير.

لقد أولى الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) اهتماما بالغا لمشكلة الألغام وأكد على الحاجة الملحة لإزالتها، لما لها من أبعاد وخيمة على حياة السكان، ولتداعياتها السلبية على النشاط الاقتصادي، كإحياء الزراعة وشق الطرق. وخلال مناقشة "خطة للسلام" في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، شكر وفد بلدي الأمين العام على تناوله لهذه المشكلة، وخاصة تشديده على ضرورة معالجة المشكلة الخطيرة للألغام التي ما زالت مبعثرة في مناطق القتال السابقة، كما هو الحال بالنسبة لبلادي التي كانت مسرحا للعمليات الحربية خلال الحرب العالمية الثانية، وزرعت على أراضيها أعداد كبيرة من الألغام، تسبب انفجارها في فقد الآلاف من الآرواح، وأعاق استمرار وجودها جهودنا في ميدان مكافحة الجفاف والتصحر والتوسع في مجال استصلاح الأراضي.

يرحب وفد بلادي بموافقة الجمعية العامة على إدراج بند في جدول أعمال هذه الدورة تحت عنوان "المساعدة في إزالة الألغام"؛ كما يرحب بمشروع القرار المعروض تحت هذا البند، والوارد في الوثيقة A/48/L.5، لأن ماورد بهذا المشروع يعبر عن بعض اهتماماتنا وبخاصة أشارته الى الفقرة ٥٨ من تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"، التي تتناول المشاكل الناجمة عن الألغام في مناطق القتال السابقة والحالية. وكان بودنا أن يشار الى هذه المسألة بشكل صريح، كما كان بودنا أيضا لو أخذ مشروع القرار في الاعتبار بعض الجوانب الأخرى لمشاكل الألغام، وهي مطالبة الدول المسؤولة عن زرعها بتقديم المعلومات الضرورية والمساعدة التقنية لإزالة تلك الألغام، وأن تدفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالدول التي زرعت في أرضها تلك الألغام،

وهو ما سبق أن طالبت به قرارات الجمعية العامة وغيرها من المنظمات والهيئات الأخرى، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إن وفد بلادي، إذ يوضح موقفه من مشكلة الألغام وكيفية معالجة الآثار الناجمة عنها، يأمل أن يسهم القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة في هذا الشأن في تعزيز المساهمة في حل هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، إن وفد بلادي يود التأكيد بشكل خاص على ماورد في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار، التي تشجع الدول كافة على تقديم كامل مساعدتها وتعاونها مع الأمين العام وتزويده بكافة البيانات والمعلومات لمساعدته في إعداد التقرير الذي سيقدمه الى الدورة القادمة للجمعية العامة.

السيدة تريمانيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم بالنيابة عن استونيا وليتوانيا، وبلدي لاتفيا.

نرحب بمبادرة المجموعة الأوروبية التي اقترحت إدراج البند المعنون "المساعدة في إزالة الألغام" في جدول اعمال الجمعية العامة. ونود أن نؤكد أن إزالة الألغام من المكونات الضرورية لبناء السلم، لأنها تساعد على توفير الظروف لإقرار السلم الدائم في مناطق التوتر والصراع. ونشارك في الشعور بالقلق إزاء التدمير الانساني والاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي الخطير الذي يمكن أن يحدث، بل وسيحدث، أن لم تزل الألغام، وكذلك الضرر الذي تسببه حقول الألغام المتبقية للسكان المدنيين وبعثات حفظ السلام في البلدان المنكوبة بالصراعات المسلحة. إن المساعدة في إزالة الألغام مسألة حيوية للغاية بالنسبة لهذه البلدان التي تفتقر الى الموارد اللازمة لتطهير حقول الألغام الشاسعة التي خلفها الصراع المسلح. وهذا الأمر لا يهم البلدان المتضررة وحدها، بل إنه أيضا يشكل مصدر قلق لجميع الدول، لأن أمن كل منطقة يهم كل عضو من أعضاء المجتمع العالمي. ونعتقد أنه يجب مواصلة العمل في إزالة الألغام على أساس برنامج الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

ومن شأن هذا البرنامج أن يوفر المساعدة اللازمة للشروع في عمليات إزالة الألغام فضلا عن توفير المعلومات المفيدة والبرامج التدريبية لجميع البلدان.

ومن الملائم الإشارة الى أن هذه المساعدة لا ينبغي أن تقتصر على البلدان التي خاصت منازعات وحروبا أهلية مؤخرا، بل ينبغي توفيرها أيضا للبلدان التي تمر بالتحول الناجم عن التغيرات السياسية الكبرى التي حصلت في الآونة الأخيرة. إن دول البلطيق تواجه هذه المشكلة كجزء من عواقب الوجود غير الشرعي للقوات العسكرية الأجنبية على ترابها السيادي. فهذه القوات قد أساءت استخدام ترابنا، وهي تترك وراءها مساحات شاسعة بها أعداد كبيرة من الأجهزة غير المفجرة. وتوجد أيضا مستودعات عديدة للذخيرة تحتاج الى إزالة.

هناك العديد من المواقع في دول البلطيق تعد بالغة الخطورة، ففي لاتفيا يوجد مايزيد عن ٤٢ الف هكتار من الأراضي التي تحتاج الى عمليات تطهير وهي تحوي حوالي ٢٤ الف من الأجهزة غير المفجرة. وستحتاج لاتفيا، بمعرفتها التكنولوجية المحدودة ومواردها المحدودة من الأفراد، الى ٣٠ عاما لتطهير هذه المواقع.

إن العديد من المستودعات والأسلحة يعود الى الحرب العالمية الثانية، والافتقار الى الموارد التقنية والبشرية اللازمة للاضطلاع بعمليات تطهير المواقع بنجاح يشكل خطرا كامنا على السكان المدنيين ويحول دون استرداد أي أرض لاستخدامها في الأغراض الزراعية السلمية.

إننا نشارك في تقديم مشروع القرار المعنون "المساعدة في إزالة الألغام" اقتناعا منا بأن التنفيذ الناجح للنص الذي سيعتمد أمر يسهم في النهوض بالسلم والأمن في العالم، وينقذ الأرواح ويساعد على الاسترداد السريع للأراضي المصابة لاستخدامها في أغراض سلمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.5.

هل لي أن أعتبر بأن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.5؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.5 (القرار ٧/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، الذي يود تعليل موقف وفده. هل لي أن أذكر بأن هذه التعليلات محددة بمدة ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ريفيرو (كوبا) (ترجمـــة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي أن يعلل موقفه من مشروع القرار A/48/L.5، الذي قدمته تحت البند ١٥٥ من جدول الأعمال وفود المجموعة الاقتصادية الأوروبية وغيرها من الوفود، والمعنون "المساعدة في إزالة الألغام".

ينضم وفدي الى الوفود التي أعربت عن القلق إزاء آثار حقول للألغام على السكان المدنيين في البلدان التي عانت من الصراعات المسلحة، وهو يشارك في تأييد الحاجة الى المضي الى إزالة الألغام من هذه المناطق. وفي ضوء هذه الاعتبارات، شاركت كوبا بنشاط في المؤتمر الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في أوائل الثمانينات، والذي أدى الى إبرام اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن إعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولاتها الثلاثة، التي يتناول أحدها مسألة الألغام بالتحديد.

وبالإضافة الى ذلك، يسلم وفدي بأن الحاجة الى عمليات إزالة الألغام قد اكتسبت مزيدا من الإلحاح في السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات التي دارت مؤخرا، وأن المنظمات الدولية وغير الحكومية قد اتخذت تدابير شتى في هذا الصدد. ومع ذلك، وبالرغم من أن وفدي قد انضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأنه يشارك في الروح الإنسانية التي ألهمته، فإننا نود أن نسجل بعض الاعتبارات ذات الطابع السياسي والفني التي نعتبرها هامة.

أولا، مسألة إزالة الألغام هي أحد المواضيع التي تم بحثها في تقرير الأمين العام "خطة للسلام"، والتي عقدت بشأنها مفاوضات وتم التوصل بصددها الى بعض المقررات. ويرى وفدي أن من غير الملائم استخلاص قضايا محددة من وسط مجموعة المواضيع والمقترحات الواردة في "خطة للسلام" والتي تم اتخاذ قرارات بشأنها، لأن هذه الممارسة قد تؤدي الى كثرة في القرارات يمكن أن تعقد عملنا بصورة جدية وقد تؤدي الى البلبلة.

ثانيا، أي دراسة للقيام بأنشطة إزالة الألغام ينبغي أن تحدث في إطار قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ باء، الذي نذكر أنه يشدد على أن أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع لا يمكن القيام بها إلا بعد انتهاء الصراعات ويجب أن تتفق عليها الأطراف أو أن يكون الاضطلاع بها على أساس الاتفاقات التي تنهي الصراعات.

ثالثا، هناك إشارة متوازنة في مشروع القرار الى التهديد الخطير الذي تشكله تلك الألغام وغيرها من الأجهـــزة غير المفجرة لسلامة وصحـــة وأرواح الأفراد المشاركيـــن فـــي العمليات الانسانية وعمليـــات حفظ الســـلام والإنعـــاش، وكذلك فيما بيـــن صفوف السكان المدنيين.

رابعا، إن شروط الدراسة المطلوبة من الأمين العام للجوانب المالية للأنشطة المتصلة بإزالة الألغام غامضة جدا. ويرى وفدي أن هذه الأنشطة ينبغي أن يمولها صندوق استئماني طوعي وأنه ينبغي النظر، كما أشار وفد أكوادور، في أمر تمويل هذه الأنشطة بواسطة البلدان التي تنتج الألغام وتصدرها. وعلى أية حال، فإن برامج المعلومات والتدريب وأنشطة إزالة الألغام عموما ينبغي أن تمول كليا من مثل هذا الصندوق.

خامسا، إن مشروع القرار ينحو الى إنشاء آلية نعتبرها موازية للآلية المنصوص عليها في المادة ٩ من البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، والتابع لاتفاقية عام ١٩٨٠ التي أشرت اليها مسبقا، والتي تتضمن طرائق التعاون الدولي لإزالة الألغام. والمادة ٨ من ذلك البروتوكول تشير الى حماية قوات أو بعثات الأمم المتحدة من آثار حقول الألغام.

وأخيرا، نرى شيئا من التناقض، في الوقت الذي تجري فيه محاولة تحقيـــق مايسمى بترشيد عملنا، في أن يقدم مشروع القرار هذا الذي ينصب أساسا على الألغام، الى الجمعية العامة في حين إننـــا ندرك هناك مشروعي قرارين إضافيين يتناولان مسألـــة الألغام سيقدمان أيضا الى اللجنة الأولى، أحدهما يهدف الى إقامة وقف مؤقت على تصدير الألغام المضادة للأشخاص، والثاني الى عقد مؤتمر استعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ بغية إدخال بعـــض التعديلات الممكنة فيما يتصل بالألغام. ويعتقد وفدي أن هذه المسألة كان ينبغي أن تبحـــث بطريقـــة متكاملة في محفل واحد، ألا وهو اللجنة الأولى، وذلك في نص يتناول المسألة من جميع جوانبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة): بما أنـه لا يوجـــد أي وفـد آخـر يرغـــب في التكلم، هل لي أن أعتبر أن الجمعيـة تود في اختتام نظرها في البند ١٥٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠